الموسم الثاني
للانصات المركزي

لقاءات العاصمة ..ضرورة تشكيل حكومة عراقية خدمية ووقف العنف ضد الكورد في روجافا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2026/01/11
No. : 8068

نفاق السلام العالمي

ازدواجية المعايير وثمن الحرب

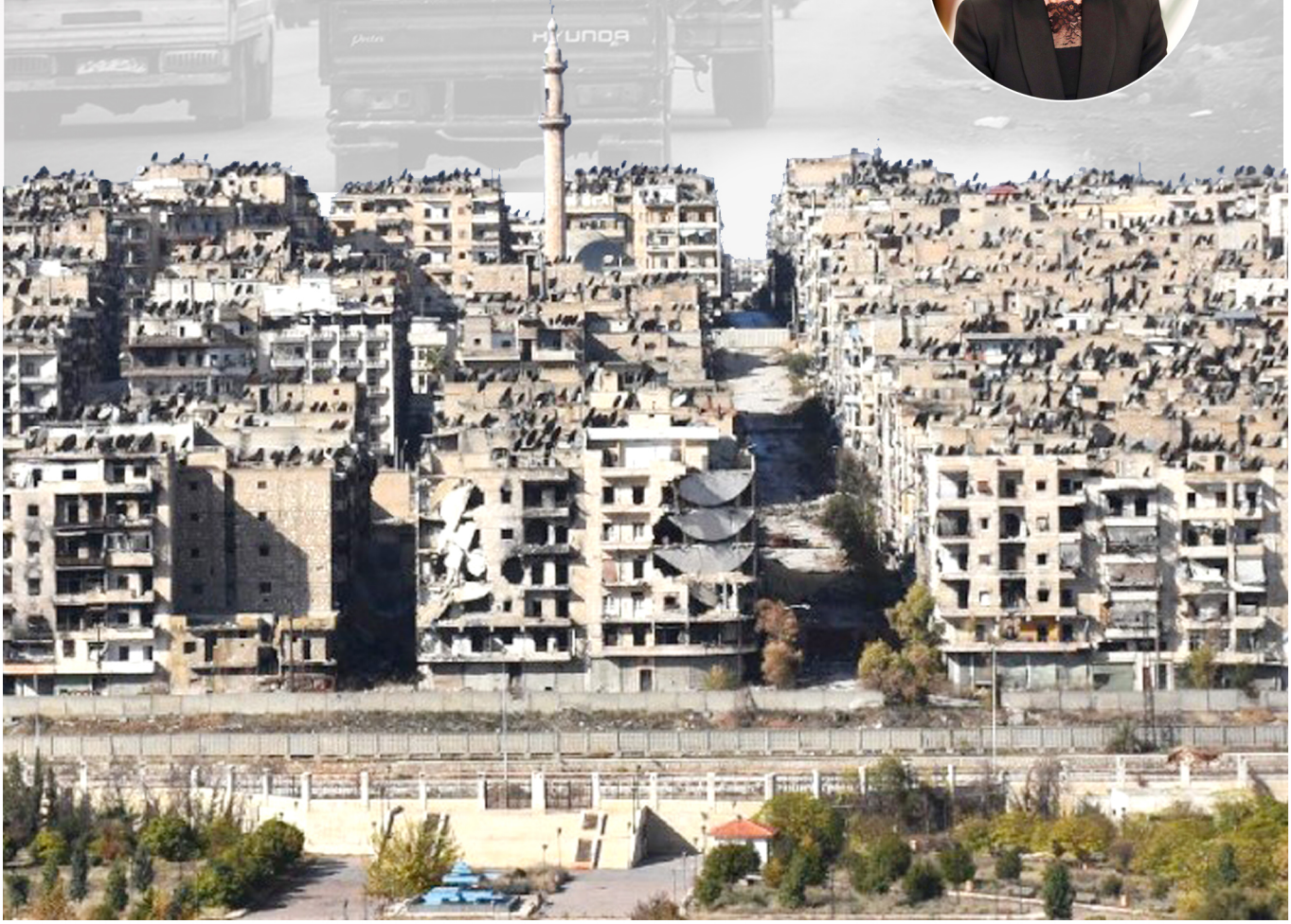

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

لقاءات العاصمة ..ضرورة تشكيل حكومة عراقية خدمية

لقاءات العاصمة ..ضرورة وقف العنف ضد الكورد في روجافا

مسيرات تضامنية في اقليم كردستان دعما لروج آفا

تاكيدات على اهمية تنفيذ قرارات تعزيز العمل الحزبي والتنظيمي

الاتحاد الوطني الكوردستاني.. حامي التوازنات وخيار الاستقرار في بغداد

رئيس الجمهورية: رجال الشرطة سطروا مسيرة حافلة بالتضحيات والبطولات

رئيس الجمهورية: العنف في حلب لا يصب في مصلحة أي طرف

رئيس الجمهورية: أهمية الحوار وتعزيز الأمن في المنطقة

قضايا كوردستانية

شاناز إبراهيم أحمد : نفاق السلام العالمي..ازدواجية المعايير وثمن الحرب

محمد شيخ عثمان : عن نفاق الخضوع والتوحش

د. عدالت عبد الله : الكرد وتحديات السلام والاستقرار...(1)

كفاح محمود: حين تصبح المكونات العدو الأقرب

المرصد السوري و الملف الكردي

رفض كوردي للاستسلام ومظلوم عبدي: لن نقف مكتوفي الأيدي

ترامب : نريد السلام و وقف العنف

دمشق غير مستعدة للحوار وتسعى لإخلاء الأحياء الكردية في حلب

إنها مقاومة تصنع التاريخ؛ لكن ماذا عن تداعياتها؟

ما يجري ليس الا قتلٌ ممنهج والحل الوحيد انتقال سياسي شامل

هذه قصة أخرى من ملاحم سيادة الكرد وانتصارهم

قراءة في عودة سياسة الحصار ضد كورد سوريا

د.محمد نور الدين: «كأس الغضب التركي فاضت»: حلب... ثم شرق الفرات

العمشات والحمزات من مرتزقة إلى وجهٍ دميم للحكومة المؤقتة في دمشق

تفاهمات بين حكومة الشرع واسرائيل برعاية امريكية

المـرصد الايراني

تقرير المرصد حول الاحتجاجات الايرانية

ماذا لو قصفت الولايات المتحدة إيران؟

مركز دراسات: الاحتجاجات بين محرك الاقتصاد والمجتمع وحسابات التدخل

رون بن يشاي: لا مصلحة لإسرائيل بمهاجمة إيران.. وسقوط النظام مستبعدٌ حاليا!

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

مايكل أوهانلون: وهم الانعزالية الامريكية

ماركو روبيو: الانسحاب من المنظمات الدولية المبذرة أو الضارة أو غير الفعالة

سعد بن طفلة العجمي: بين صدام ومادورو: فوارق ومشتركات

رؤية الصين: ما ارتكبته أمريكا في فنزويلا يقرع ناقوس الخطر للعالم

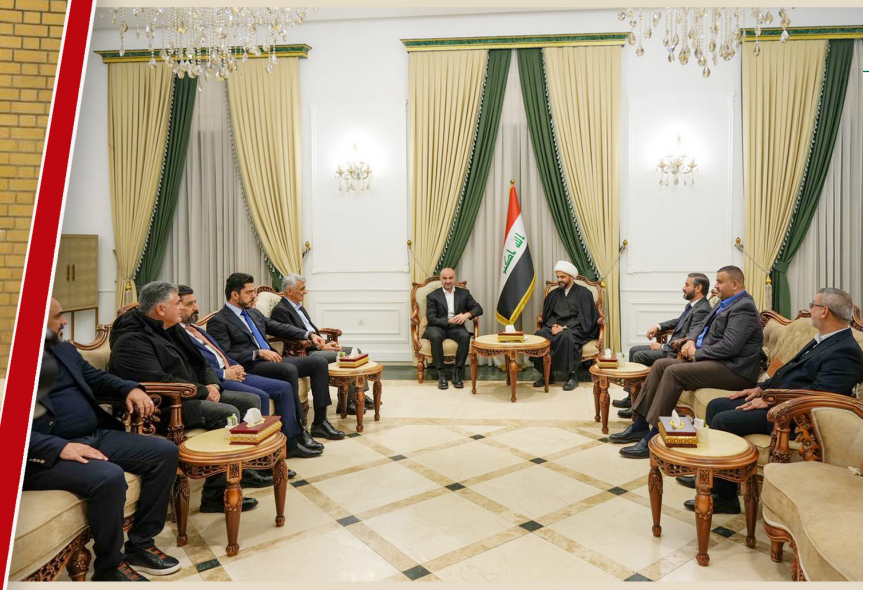

لقاءات العاصمة ..

ضرورة تشكيل حكومة تستجيب لتطلعات الجميع ووقف العنف ضد الكورد في غربي كوردستان

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/١/١٠ في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، السيد ريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون.

وخلال لقاء حضره رفعت عبدالله نائب رئيس الاتحاد الوطني، ودرباز كوسرت رسول وأحمد حمه كريم ورزكار الحاج حمه أعضاء المكتب السياسي، وخالد شواني وزير العدل العراقي، جرى بحث الأوضاع السياسية في المنطقة.

كما تم التباحث حول التوترات في سوريا وغربي كوردستان، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني: يجب احترام حقوق جميع القوميات والمكونات في سوريا، ووقف العنف ضد الكورد في غربي كوردستان، وعودة جميع الاطراف الى الحوار.

وفيما يخص تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، تم التأكيد على الإلتزام بالتوقيتات القانونية والمبادئ الدستورية بهذا الشأن.

وكذلك التقى السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، في بغداد، الشيخ قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق.

وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله نائب رئيس الاتحاد الوطني، ودرباز كوسرت رسول عضو المكتب السياسي، وخالد شواني وزير العدل العراقي، جرى بحث آخر المستجدات الاقليمية والداخلية.

كما تم التطرق الى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني: «يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني على ضرورة تشكيل حكومة خدمية تستجيب لتطلعات الجميع».

مسيرات تضامنية في اقليم كردستان دعما لروج آفا

انطلقت تظاهرة حاشدة في مدينة السليمانية، يوم السبت، للتعبير عن التضامن مع غرب كوردستان (روج آفا) في سوريا.ورفع المتظاهرون لافتات وشعارات تؤكد وقوفهم مع أهالي غرب كوردستان، مطالبين بحقوقهم المشروعة دعماً للقضية الكوردية.

وتأتي هذه التظاهرة في ظل التطورات السياسية والأمنية التي تشهدها مدينة حلب في حيي الأشرفية والشيخ مقصود.

ونظّم المواطنون وذوو ضحايا الأنفال تظاهرة دعما لغربي كوردستان، وطالبوا جميع الأطراف في هذه المرحلة بأن يكونوا موحدين ومتضامنين، وأن يقدّموا الدعم لكورد روجآفا.واكد المتظاهرون «نحن، كذوي ضحايا الأنفال، نشعر قبل غيرنا بهذه الآلام عندما يتعرّض شعبنا للإبادة الجماعية، لأننا قد ذقنا هذا الألم من قبل».

وبالتزامن مع ذلك، شهدت مدينة أربيل يوم الجمعة تظاهرة رفع فيها المواطنون شعار "تحيا مقاومة روجآفا"، وجددوا دعمهم لسكان حيّي الشيخ مقصود والأشرفية، كما أدانوا هجمات المسلحين التابعين لحكومة دمشق على المؤسسات واستهداف المدنيين.

شخصيات ومؤسسات إعلامية في كوردستان تنتقد تغطية (الجزيرة) لأحداث سوريا

الى ذلك انتقدت مجموعة من المؤسسات الاعلامية والكتاب والشخصيات في اقليم كوردستان، سياسة قناة (الجزيرة) في تغطيتها للأحداث في حلب والهجمات على الأحياء الكوردية في حيي (الأشرفية والشيخ مقصود)، داعية إياها الى الحيادية وعدم إثارة الحساسيات القومية والدينية.

وقالت ٩٢ شخصية ومؤسسة اعلامية في اقليم كوردستان، خلال بيان : «نعرب عن قلقنا من النهج الذي تتبعه قناة الجزيرة في تغطيتها للأحداث الجارية في سوريا، ولاسيما من ناحية إثارة الحساسيات الدينية والقومية»، مشيرة الى أن «القناة تتجاوز حدود المهنية والحياد الصحفي كثيرا، وتشارك (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الترويج للتصريحات العدائية، الى حد يمكن وصفه بالنعرات الطائفية».

وأشار البيان، الى أن «هذا النهج تجلى بشكل واضح في تغطية الأحداث المتعلقة بالعلويين والدروز، وهاهو يتكرر اليوم بشكل مخيف في التعامل مع الأوضاع في كوردستان سوريا».

وأضاف البيان: «الشعب الكوردي في سوريا يناضل منذ أكثر من خمسة عقود وقدم التضحيات الجسام وناضل بلاهوادة في سبيل الحرية والكرامة وبناء دولة على أسس العدالة والمواطنة المتساوية واحترام التعددية»، مؤكدا أن «التغطية الاعلامية التي تعتمد على الانتقائية وبعيدة عن الحقائق التاريخية والسياسية، وتروج للهجة التحريضية، تساهم في تشويه الحقائق وتزعزع الاستقرار والسلم الأهلي».

فيصل قاسم بين النظافة والقذارة

من جهته علق الكاتب والاعلامي محمد شيخ عثمان على منشور لمايسمى بالدكتور فيصل قاسم ردا على دوره الانحيازي المتطرف حيث اعتبر العمليات ضد الكرد في حلب بمثابة تنظيف وتطهير ،وقال شيخ عثمان في منشور على صفحته بعنوان «فيصل قاسم وقذارة الاعلام الشوفيني»:ما يكتبه فيصل القاسم وأمثاله ليس رأيا ولا موقفا، بل نموذج فجّ للجبن الإعلامي والعنصرية الرخيصة التي طالما تلطخت بها بعض منابر "الجزيرة" ومن يدور في فلكها.هذا الخطاب لا يمثل إلا عفونة فكرية تعيش على التحريض والكراهية، وتقتات على تشويه الحقائق حين تعجز عن مواجهتها.

التاريخ لا يُزوَّر بتغريدة، والحقائق لا تُمحى بالصراخ.

الكرد هم من دحروا خلافة داعش حين انهارت الجيوش، وفرّ المحرضون، واختبأ منظّرو "الأمة" في الاستوديوهات والفنادق الآمنة.

في كوباني، وسنجار، ومخمور، والحسكة، كُتب الشرف بالدم، بينما كان "الفيصليون" وأشباههم يهربون كالجرذان من ساحات القتال، أو يبررون للإرهاب بلغة ملتوية.

من قاتل الإرهاب لا يحتاج شهادة من إعلام مأزوم،ومن قدّم آلاف الشهداء لا ينتظر اعترافًا من أبواق الكراهية.

الكرد صانعو التاريخ،وأمثال فيصل القاسم مجرد هامش صاخب فيه.

للفيصل، قاسم مشترك مع الوضاعة الاخلاقية والجبن القومي الازلي.

تاكيدات على اهمية تنفيذ قرارات تعزيز العمل الحزبي والتنظيمي

زار جعفر شيخ مصطفى مسؤول مجلس المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٦/١/٨ كلا من نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني رفعت عبد الله، والمشرف على مركز تنظيمات السليمانية – جمجمال للاتحاد الوطني الكوردستاني، وبحث معهما عدة مسائل متعلقة بالعمل التنظيمي .

وجاء في بيان لمكتبه الإعلامي أن " مسؤول مجلس المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني جعفر شيخ مصطفى أجرى زيارتين منفصلتين لكل من نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني رفعت عبد الله، والمشرف على مركز تنظيمات السليمانية – جمجمال للاتحاد الوطني الكوردستاني، وسلط خلالهما الضوء على آخر المستجدات على الساحة، وعدد من المواضيع المتعلقة بالعمل التنظيمي".

وشدد خلال اللقاءين على " ضرورة تنفيذ قرارات القيادة والمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، والتي تهدف في مضامينها الى تطوير العمل التنظيمي والحزبي من حيث النوعية والطريقة، بما يعكس مرحلة جديدة من النضال السياسي والتنظيمي لحزب تاريخي وذو تجربة وباع طويل في العمل السياسي والحزبي، مثل الاتحاد الوطني الكردستاني ".

الاتحاد الوطني الكوردستاني..
حامي التوازنات وخيار الاستقرار في بغداد

المسرى- فؤاد عبدالله: منذ عام ٢٠٠٣، لم يكن منصب رئيس الجمهورية في العراق مجرد موقع بروتوكولي عابر، بل كان أحد أعمدة التوازن السياسي الذي حال دون انزلاق النظام الجديد إلى صراعات مفتوحة بين مكوناته. ومن هنا، فإن أي نقاش حول هذا المنصب لا يمكن فصله عن التفاهمات السياسية التي أُسست عليها العملية السياسية بعد سقوط النظام السابق، وفي مقدمتها التفاهم الواضح الذي جعل رئاسة الجمهورية من حصة المكون الكوردي، وتحديداً الاتحاد الوطني الكوردستاني.

تفاهمات سياسية

غير أن هذا العرف لم يتوقف عند حدود «المكون الكوردي» فقط، بل تطور إلى تفاهمات سياسية أعمق، نصّت ضمنياً على أن يكون منصب رئيس الجمهورية من حصة الاتحاد الوطني الكوردستاني تحديداً، في مقابل احتفاظ الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمواقع القوة الأساسية داخل إقليم كوردستان، وعلى رأسها رئاسة الإقليم ، وهذا التفاهم ليس مجاملة سياسية، بل جاء نتيجة دور تاريخي محوري لعبه الاتحاد الوطني الكوردستاني في بناء الدولة العراقية الجديدة، وفي ترسيخ مفهوم الشراكة الوطنية، وفي تقديم قيادات اتسمت بالحكمة والقدرة على إدارة التوازنات المعقدة داخل بغداد.

وبحسب الدستور العراقي، يتولى مجلس النواب انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين في الجولة الأولى، وهو ما يجعل التوافق السياسي شرطاً أساسياً لإنجاز هذا الاستحقاق، ويمنح الكتل الكبرى قدرة على تعطيل أو تمرير العملية.

الجمع لا التفريق

على عكس محاولات تصوير المشهد اليوم وكأنه تنافس انتخابي صرف، فإن الحقيقة أعمق من ذلك بكثير. الاتحاد الوطني الكوردستاني لم ينظر يوماً إلى بغداد باعتبارها ساحة صراع نفوذ، بل تعامل معها باعتبارها مركز الدولة الاتحادية التي يجب أن يكون للكورد فيها حضور عقلاني، متزن، وغير تصادمي، ولهذا السبب تحديداً، حظي رؤساء الجمهورية المنتمون للاتحاد الوطني بثقة واسعة لدى مختلف القوى السياسية، شيعية وسنية، ليس لأنهم كانوا الأقوى، بل لأنهم كانوا الأكثر قدرة على الجمع لا التفريق وعلى رأسهم الرئيس مام جلال.

الاتحاد الوطني عامل استقرار

ويرى المراقبون أن الدعوات التي تُطرح اليوم لإعادة توزيع هذا المنصب خارج سياقه التاريخي، أو التعامل معه بمنطق «الأحقية العددية»، تتجاهل حقيقة أساسية، وهي أن النظام السياسي العراقي لا يُدار بالأرقام وحدها، بل بالتوازنات الدقيقة، وكسر العرف القائم على منح الاتحاد الوطني رئاسة الجمهورية لا يعني فقط إزاحة حزب عن منصب، بل يعني الإخلال بمعادلة التوازن داخل البيت الكوردي وتحويل المنصب من عامل استقرار إلى عنصر صراع وفتح باب المساومات الحادة داخل بغداد على حساب الشراكة الحقيقية، وهو أمر لا يخدم لا الكورد، ولا بغداد، ولا استقرار النظام السياسي ككل.

صاحب تجربة متراكمة

وقد يسأل البعض، لماذا الاتحاد الوطني هو الخيار الأكثر أماناً اليوم؟ في الجواب نقول إنه في مرحلة سياسية حساسة، تتسم بتعدد الأزمات وتعقّد التحالفات، تحتاج الدولة إلى رئيس جمهورية قادر على لعب دور الوسيط لا الخصم ويمتلك علاقات متينة داخل مؤسسات الدولة الاتحادية، وهذه الصفات لا تتوفر في الشعارات، بل في التجربة السياسية المتراكمة، وهي تجربة يمتلكها الاتحاد الوطني الكوردستاني دون غيره في هذا الملف.

منع اختلال التوازن

كما إن تمسك الاتحاد الوطني بهذا المنصب لا يأتي بدافع الهيمنة، بل بدافع منع اختلال التوازن، والحفاظ على دور الكورد كعامل استقرار داخل الدولة العراقية، لا كمصدر قلق دائم، هذا بالإضافة الى انه من الخطأ الكبير التعامل مع رئاسة الجمهورية على أنها جائزة انتخابية أو غنيمة سياسية، لأنها مسؤولية وطنية تتطلب شخصية وحزباً يؤمن بالشراكة ويحترم التفاهمات ويدرك أن الاستقرار أهم من تسجيل النقاط، ولهذا، فإن تمسك الاتحاد الوطني الكوردستاني بهذا المنصب هو تمسك بجوهر العملية السياسية، لا بمقعد رئاسي فحسب.

إطار تاريخي وسياسي

وعليه فإن الإبقاء على منصب رئاسة الجمهورية ضمن إطاره التاريخي والسياسي الطبيعي، أي ضمن حصة الاتحاد الوطني الكوردستاني، لا يمثل انحيازاً حزبياً بقدر ما يشكل خياراً عقلانياً لحماية التوازن الوطني، ومنع انزلاق المشهد إلى صراعات داخلية لا طائل منها، وفي لحظة سياسية دقيقة كهذه، يكون الحفاظ على ما هو مجرَّب ومستقر، أولى من المغامرة بإعادة إنتاج الأزمات.

مسيرة حافلة بالتضحيات والبطولات، سطّرها رجال الشرطة العراقية

نتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى أبطال وزارة الداخلية، من ضباط ومنتسبين، بمناسبة الذكرى (١٠٤) لتأسيس الشرطة العراقية، هذه المؤسسة العريقة التي كانت وما زالت درع العراق الحصين وسياجه المنيع.

إن هذه الذكرى تجسد مسيرة حافلة بالتضحيات والبطولات، سطّرها رجال الشرطة العراقية بدمائهم الزكية وهم يواجهون الإرهاب، ويفشلون مخططات العبث بأمن الوطن، فهم العيون الساهرة التي لا تنام والسواعد الأمينة التي تحفظ هيبة القانون وتؤمّن الاستقرار في كل شبر من أرض العراق.

وإذ نعتز بهذا الارث الوطني، نؤكد دعمنا الكامل لوزارة الداخلية في مواصلة بناء قدراتها وتطوير مؤسساتها الأمنية وتعزيز المهنية والانضباط وترسيخ سيادة القانون بما يلبي طموحات ابناء شعبنا.

المجد والخلود لشهداء الشرطة الأبرار وكل شهداء الوطن.

وحفظ الله العراق وشعبه.

وكل عام والشرطة العراقية أكثر قوة وعطاء.

الدكتور عبداللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٩ كانون الثاني ٢٠٢٦

أعمال العنف التي تشهدها حلب لا تصب في مصلحة أي طرف

نتابع بقلق بالغ التوترات وأعمال العنف التي تشهدها مدينة حلب السورية المجاورة.

ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والعودة إلى طاولة الحوار ومعالجة المشاكل بالطرق السلمية، والابتعاد عن أعمال العنف والعمل على وقف الاشتباكات التي لا تصب في مصلحة أي طرف، كما نعرب عن دعمنا الكامل ومساندتنا للحلول السلمية التي ترسخ مبادئ التعايش وقبول الآخر، مشددين على أن جميع مكونات الشعب السوري مكملة لبعضها البعض، وأن السلام والحوار يجب أن يكونا الخيار الوحيد لحل المشاكل في هذا الوضع المتأزم الذي لن يؤدي إلا إلى وقوع ضحايا من المدنيين والنساء والأطفال.

ندعم كل الجهود الرامية إلى خفض التوترات وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

الدكتور عبداللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٨ كانون الثاني ٢٠٢٦

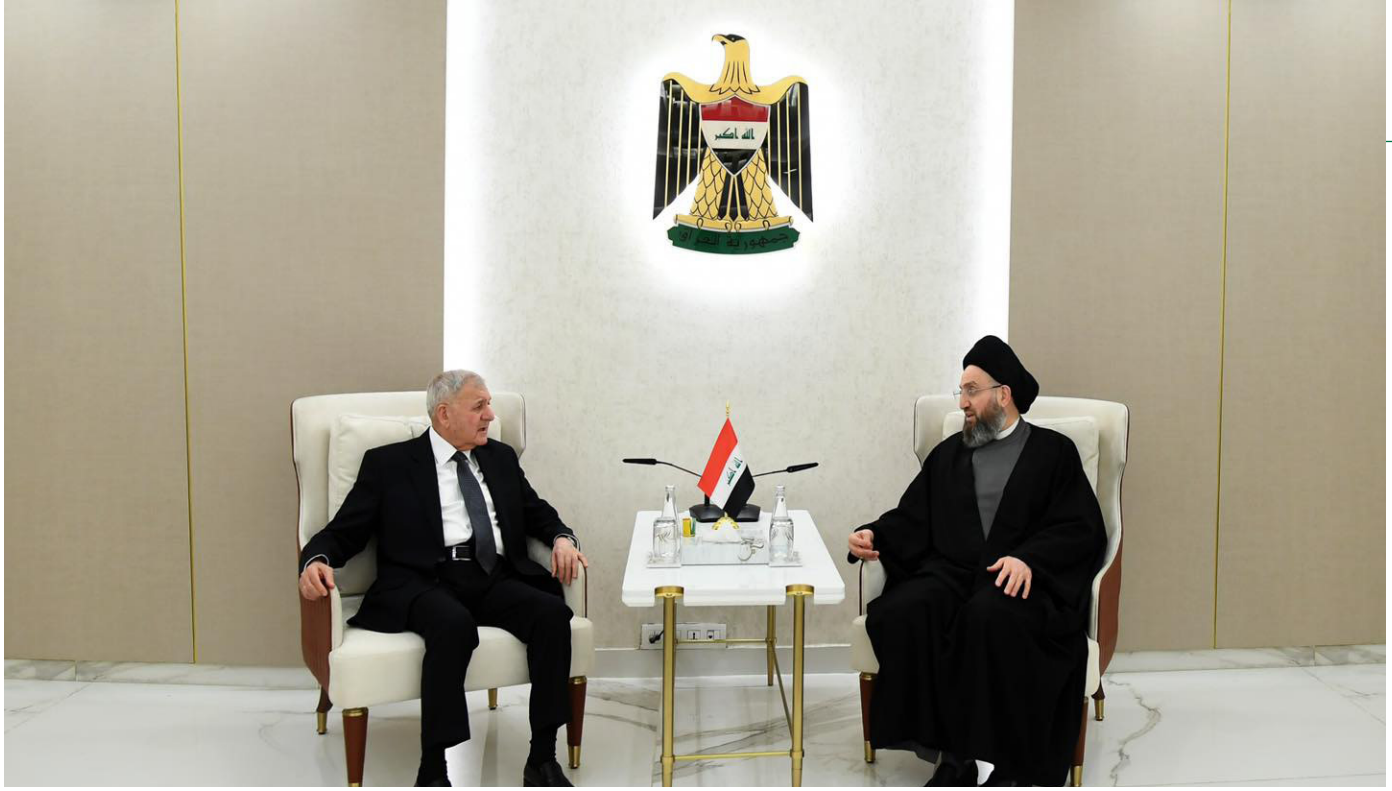

اهمية الحوار والتفاهم كسبيل لحل الخلافات وتعزيز الأمن في المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ٩ كانون الثاني ٢٠٢٦ ببغداد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين.

وجرى خلال اللقاء، استعراض الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد والجهود المبذولة للاسراع في استكمال الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها المقررة، إضافة إلى بحث التطورات الإقليمية والدولية، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية مواصلة المساعي الدبلوماسية بما يخدم المصالح الوطنية ويعزز حضور العراق على الساحة الدولية، مشيرا إلى أهمية توسيع آفاق التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين لمواجهة التحديات الراهنة والمساهمة في دعم الأمن والاستقرار والسلام على المستويات كافة.

من جانبه أكد وزير الخارجية التزام الوزارة بمواصلة العمل الدبلوماسي ودعم مواقف العراق في مختلف المحافل وبما يعضد مكانته ويحفظ مصالحه الوطنية.

مباحثات مع رئيس تيار الحكمة

والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى خلال اللقاء، بحث تطورات الوضع السياسي، وسبل تعزيز التفاهمات بين القوى الوطنية، بما يضمن إنجاز الاستحقاقات الدستورية المنتظرة وفق المُدد الزمنية المُقرّة، بالإضافة إلى مناقشة الوضع الاقتصادي، والتأكيد على أهمية اعتماد معالجات واقعية تسهم في ترسيخ الاستقرار والتنمية.

كما جرى البحث في تطورات الوضع الإقليمي وتأكيد موقف العراق الداعي إلى الحوار والتفاهم كسبيل لحل الخلافات وتعزيز الأمن في المنطقة.

*شاناز إبراهيم أحمد

نفاق السلام العالمي..
ازدواجية المعايير وثمن الحرب

*CNN

في الأسبوع الماضي، حضرت مراسم تولّي جمهورية قبرص رئاسة الاتحاد الأوروبي، ولا أخفي أنني وجدتُ نفسي متأثرة إلى حدّ الدموع عندما عُزف النشيد الوطني القبرصي «نشيد الحرية» للشاعر ديونيسيوس سولوموس في القاعة.فقد لامستني القصيدة، بما تحتفي به من حرية وبسالة، ولما تحمله من رسالة وحدة وأمل بمستقبل يسوده السلام.

وفي قبرص، الجزيرة التي أنهكها الانقسام طويلا، مع احتلال ثلثها الشمالي منذ عام ١٩٧٤، قدّم هذا النشيد تذكيرا بأن حتى الشعوب المنقسمة يمكنها أن تحتضن تطلعاتها للتماسك والمصالحة.

إلا أن هذه اللحظة المفعمة بالأمل الجماعي، سرعان ما قادتني إلى تأمل التناقض الحاد في أماكن أخرى من العالم، حيث ينهك المدنيون تحت دمار متواصل، بينما يبدو خطاب السلام أجوفا أمام الحقائق على أرض الواقع.

ولم يكن هذا التباين أشد إيلاما مما بدا عليه في سوريا.

ففي الوقت الذي كنا نحتفي فيه بمُثل السلام والحرية في قبرص، كانت أحياء مدنية في حلب تتعرض للحصار والقصف، مع تقارير عن نزوح نحو ١٦ ألف مدني وسقوط العشرات.

وواجه الكرد في حلب، إلى جانب أقليات أخرى، تهديداتٍ مباشرة، عالقين في حلقة مغلقة من الخوف والدمار. وفي اليوم التالي، زارت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين دمشق للقاء الرئيس أحمد الشرع، متعهدة بدعم «تعافي سوريا وإعادة إعمارها»، من دون ذكر كلمة واحدة عن المدنيين المحاصرين الذين يتعرضون للقصف اليومي في حلب.

فكيف يمكن لوعود إعادة الإعمار أن تتعايش مع التوسع المستمر للمجمّع الصناعي العسكري العالمي؟

وكيف يمكن الحديث عن إعادة بناء المجتمعات بينما يُصاب الأطفال بإعاقات، وتدمر الأحياء بالكامل، ويعيش جيلٌ كامل تحت وطأة الصدمة والخوف؟

إن انتقائية التعاطف العالمي حقيقة لا يمكن إنكارها ففي السنوات الأخيرة، وبينما تركز اهتمام وسائل الإعلام على أوكرانيا وغزة، فقد حظيت أزمات السودان واليمن (حيث شُرّد الملايين وأُصيبوا وقُتلوا) باهتمام أقل بكثير.

ويعكس هذا التباعد الصارخ بين الخطاب والواقع نمطا راسخا من ازدواجية المعايير والنفاق الثقافي. فالدول التي ترفع علنا راية السلام تواصل في الوقت ذاته بيع السلاح لمختلف الأطراف، وتمويل الحروب بالوكالة، وتحقيق الأرباح من النزاعات، بما يضمن استمرار العنف حتى مع التصريحات الدبلوماسية الواعدة بالحلول.

وهنا في خضم هذه التناقضات يتحمل المدنيون العبء الأثقل:

كيف يمكن الحديث عن إعادة بناء المجتمعات بينما يصاب الأطفال بإعاقات؟

منازل تدمر، عائلات تتفكك، وأجيال تنشأ على الخوف.

وفي سوريا، تتجلى هذه الازدواجية بوضوح فالحرب لم تنتهِ بسقوط الأسد. فمنذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤، تواترت تقارير عن الانتهاكات المتكررة بحق الأقليات، وأسفرت عن آلاف الضحايا.

ولا يزال المدنيون الأبرياء يدفعون الثمن الأكبر، بينما تتحدث قوى إقليمية ودولية عن إعادة الإعمار والاستقرار، في الوقت الذي يبقى فيه الصراع قائما. ويكشف هذا التناقض حقيقة مؤلمة عن رفع أصحاب المصلحة راية السلام فيما يربحون من الحرب. إن حصيلة الأرواح المفقودة والمستقبلات المدمَّرة تضعنا أمام حقيقة مؤلمة لا مفر منها: سيظل السلام وهما ما لم يُقترن الخطاب بأفعال جادة وخاضعة للمساءلة.

إن أخطر ما يدين عصرنا ليس غياب خطاب السلام، بل سهولة خيانته بدافع المصلحة الذاتية والبراغماتية. وتتجلى هذه الخيانة بأوضح صورها في التفاوت في الاهتمام والإلحاح وسرعة الاستجابة لمختلف الحروب.

فبينما تتصدر بعض النزاعات عناوين الأخبار، تبقى أخرى إلى حد كبير خارج دائرة الضوء، تاركة معاناة شعوبها بلا تعاطف، ضعفاء ومهمَلين.

وإذا كان للسلام أن يحمل معنى حقيقيا، فيجب أن يستند إلى مبادئ عملية قابلة للتنفيذ: حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومساءلة جميع الأطراف التي تكرّس العنف.

وعند العودة إلى قبرص، يذكّرنا «نشيد الحرية» بقوة الأمل والوحدة والتطلع إلى مجتمع يسوده السلام.

غير أن أناشيد الحرية لابدَ أن تُقابل بأفعال ملموسة على أرض الواقع. فالازدواجية صادمة: الاحتفاء بمُثل الحرية بينما يواصل المدنيون في السودان واليمن وسوريا وغزة وغيرها دفع ثمن الحروب من دمائهم وأمنهم ومستقبل أبنائهم. لا يمكن للسلام أن يظل طموحا مثاليا أو مجرد شعار نتحدث عنه، إنه مسؤولية لا مجرّد كلمات.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك بخطوات متسقة وصادقة وشجاعة. حتى يترجم القول إلى فعل، سيبقى الأمل هشا، وسيواصل الأبرياء دفع ثمن التردد والتقاعس.

على المجتمع الدولي أن يتحرك بخطوات متسقة وصادقة وشجاعة

*** السيدة الاولى للعراق**

*محمد شيخ عثمان

عن نفاق الخضوع والتوحش

تتكشف واحـدة من اكثر مفارقات الخطاب العروبي الاسلاموي فجاجة حين نرى هذا التيار خاضعا ومخذولا امام اسرائيل بينما يتحول الى آلة تحريض وكراهية حين يتعلق الامر بالكرد.

خطاب يفيض بالمزايدات لكنه يفرغ تماما من اي شجاعة سياسية او اخلاقية عندما تحين لحظة الفعل الحقيقي.

امـام اسرائيل يسود الصمت او التبرير او الاستجداء غير المعلن. بل ان بعض هذه الانظمة والتيارات تستنجد بالولايات المتحدة لتتوسط لانضمامها الى اتفاقات التطبيع اتفاقات ابراهام وتسوق ذلك باعتباره واقعية سياسية او مصلحة وطنية.

لكن المفارقة الفاضحة ان الخطاب ذاته حين يلتفت الى الكرد يستحضر فورا قاموس التخوين: اسرائيل ثانية عملاء ادوات مؤامرة.

لماذا هذا الانفصام؟

لان القضية ليست اسرائيل ولا فلسطين ولا حتى العقيدة بل عقلية مازومة اعتادت الهروب الى الامام.

عقلية لا تستطيع مواجهة موازين القوى الحقيقية فتبحث عن خصم اضعف تصب عليه

> سيبقى هذا الخطاب عالقا بين الخضوع في الخارج والتوحش في الداخل

فشلها واحباطها التاريخي.

والكرد بحكم نضالهم الطويل ورفضهم الخضوع كانوا دائما الهدف الاسهل لهذه الكراهية المؤدلجة.

الكرد لم يطلبوا يوما وصاية ولم يكونوا مشروع عداء لاحد لكنهم دفعوا ثمن استقلال قرارهم وثمن كونهم شعبا لم يقايض هويته بالشعارات.

وحين قاتلوا داعش ودحروا خلافة الارهاب على الارض لم يصفق لهم هؤلاء بل انتظروا اللحظة المناسبة لاعادة انتاج خطاب التخوين ذاته.

هذه العقلية لا ترى التناقض في ان تطبع سرا او علنا مع اسرائيل ثم تتهم شعبا كاملا بالعمالة لمجرد انه يطالب بحقوقه او يدير علاقاته وفق مصالحه.

انها عقلية المزايدة الفارغة صاخبة في الاعلام خاوية في السياسة وعاجزة عن انتاج مشروع حقيقي.

والسؤال لم يعد لماذا يفعلون ذلك

بل متى تتغير هذه العقلية؟

التغيير لن يأتي من داخل خطاب المزايدة ذاته بل من سقوطه حين يدرك الراي العام ان الصراخ ليس مقاومة وان التخوين ليس سياسة وان العداء للكرد لا يصنع كرامة عربية ولا اسلامية.

الى ان يحدث ذلك سيبقى هذا الخطاب عالقا بين الخضوع في الخارج والتوحش في الداخل

وهي معادلة لا تنتج الا مزيدا من الهزائم.

وعندما راينا من القيوم الذي يتصدر واجهة الحكم في دمشق يشن حربه ضد المكون الكردي في حلب، بدلا من اللجوء الى خيار تنفيذ وتعزيز اتفاق اذار، في توقيت تتكشّف فيه تباعا اتفاقاته السرية مع اسرائيل، بدا المشهد اكثر فجاجة ووقاحة، فالنظام الذي يهادن ويقايض في الخفاء، ويبحث عن تسويات مع من يدّعي عداءهم، لا يجد سوى الكرد هدفا لتعويض عجزه واستعراض وهم القوة.

هنا يبلغ النفاق السياسي ذروته: سلطة تتهم الكرد بالعمالة لاسرائيل، بينما هي نفسها تفاوض وتنسق وتساوم تحت الطاولة، وتستبدل الالتزام بالاتفاق بالتوحش، والسياسة بالعنف.

بدا جليا ان هذه العقلية، التي لم تسقط بسقوط نظام الاسد، لا تنتج سوى اعادة تدوير الماساة السورية، وتفتح الابواب امام ويلات جديدة لا تحتاجها سوريا، ولا يحتملها شعبها المنهك.

د. عدالت عبد الله :

الكرد في عالمٍ مخيف.. إشكاليات وتحديات السلام والاستقرار...(1)

*ترجمة : نرمين عثمان محمد/عن صحيفة كوردستاني نوى

هذا البحث أحد محاور ندوة علمية نظّمتها جامعة راپەڕین- مجمّع قلعة دزة، بتاريخ ١٢/٢ /٢٠٢٥، تحت عنوان:"دور السلام والاعتدال في بناء مجتمع مستقر".ويمثّل هذا المحور خلاصةً لمداخلة الندوة التي قدّمها د. عدالت عبد الله.

ملاحظات عامة وجملة من الحقائق

إن موضوع هذه الندوة جديرٌ بنقاشٍ أطول وأوسع، غير أننا سنكتفي هنا بعرض جملة من الملاحظات العامة وبعض الحقائق.

ولا يُقصد بهذه الملاحظات والحقائق بثّ اليأس أو التراجع عن إرادة السلام والاعتدال، بل تهدف أساسًا إلى تشخيص المشكلات النظرية والعملية التي تعترض مسار السلام والاعتدال في العالم، وتمنع تحقق الاستقرار بعيد المدى أو الاستقرار الدائم.

ومن جانب آخر، فإن تنظيم هذه الندوة جاء للأسف متزامنًا مع تصاعد نوع من اللا استقرار واللجوء إلى بعض

أشكال العنف في معالجة الاحتجاجات المجتمعية، ولا سيما ما جرى في قرية لاجان وقضاء خبات.

كما تزامن ذلك مع عملية السلام في شمال كردستان بين الدولة والكرد، ومع الحوارات والمفاوضات بين غرب كردستان والحكومة السورية الجديدة، عقب توترات وأزمات أعقبت الاتفاق الموقع بين الطرفين في ١٠ آذار من هذا العام في دمشق.

إن انعقاد هذه الندوة في ظل هذه الأحداث يمنحها قيمةً معنوية خاصة، ويؤكد أهمية اهتمام هذه المؤسسة الأكاديمية بقضايا السلام والاعتدال والاستقرار في البلاد، ويُظهر انخراطها في الفضاء العام وفي القضايا المصيرية للمجتمع.

السلام وأطروحة إيمانويل كانط

بدايةً لا بد من القول: إن جميع أحداث الحروب والصراعات والمجازر ،سواء على المستوى الدولي أم داخل الدول ،تؤكد بوضوح أطروحة الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤–١٨٠٤م) حول السلام، التي عرضها قبل أكثر من قرنين في كتابه:"السلام الدائم: مشروع فلسفي" (١٧٩٥).

يقول كانط:

"السلام ليس مجرد توقف الحروب، كما أنه ليس حالةً طبيعية، بل هو غاية يجب تحقيقها"،ويذكّرنا كذلك بأن السلام الدائم هو مشروع عقلاني وقانوني ويذكرنا بوضوح بأن الدولة التي يحكمها العقل والقانون، ويتمتع شعبها بالحرية، لا تميل إلى شنّ الحروب، لأنها هي من سيتحمل كلفتها وأعباءها.

ولهذا، فإن دعوة كانط هي دعوة إلى الحكم الجمهوري الديمقراطي، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان،وتؤكد أطروحته أن السلام والاستقرار ليسا معطيين سهلين أو جاهزين، بل إن هذه الرؤية وحدها كافية كي لا نعيش وهم الاستقرار المؤقت، ولا نتصور أننا نعيش في عالمٍ آمن.

قضية دولية

أولاً :نذكر بأن قضايا السلام والاعتدال والاستقرار ليست قضايا محلية أو خاصة بشعوبٍ بعينها ، حتى تلك التي كانت ضحية الحروب والتي نعد نحن منها، بل هي قضية دولية حيّة تشغل العالم بأسره.

فالحروب والصراعات والعنف خلال القرن الماضي لم تستثنِ بلدًا واحدًا، ما يعني أن الحرب ليست شأنًا إقليميًا محدودًا، بل ظاهرة عالمية.

السلام كحقلٍ علمي

ثانياً: أصبحت قضايا الحرب والسلام اليوم محور اهتمام العديد من الحقول العلمية، مثل:

العلوم السياسية، العلاقات الدولية، علم الاجتماع، الجغرافيا، الاقتصاد، الإعلام والاتصال، علم النفس، القانون الدولي، دراسات التنمية، حقوق الإنسان، وغيرها،أي إنها تحولت إلى مجال معرفي تُدرس باستخدام مناهج متعددة، مثل:

تحليل النزاعات، دراسات الحالة، التحليل البنيوي، تحليل الخطاب الإعلامي للكراهية، المقارنة الدولية، البحوث النوعية والميدانيةو العديد من النظريات الأخرى في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية.

كما أصبحت مسألة النزاع و السلام منذ قرابة قرن حقلاً أكاديميًاوعلميا مستقلاً يُعرف بـ "علم السلام" وكان من أبرز مؤسسيه المفكر النرويجي يوهان غالتونغ (١٩٣٠–٢٠٢٤)، الذي أسس مع آخرين من الباحثين الذين عاصروه معهد أبحاث السلام في أوسلو.

ويُعنى هذا الحقل بدراسة أسباب العنف والحرب، وشروط تجنب النزاعات، وبناء السلام الدائم. وبالطبع لها مجموعة من المفاهيم الأساسيةمنها :

السلام السلبي: الاكتفاء بوقف الحرب فقط.

السلام الإيجابي: غياب العنف البنيوي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.

العنف البنيوي: الناتج عن الفقر والتهميش والاستغلال.

العنف الثقافي: تبرير العنف عبر الدين أو الإعلام أو الأيديولوجيا.

اهتمام بلا نتائج!

ثالثاً:رغم الاهتمام الواسع بقضايا السلام والاستقرار من قبل الدول الكبرى، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، فإن الحقيقة المرّة هي أن حلولاً جذرية ودائمة لكثير من النزاعات لم تتحقق حتى الآن.

واستمرار الحروب والعنف في مناطق عديدة من العالم دليل على وجود خلل عميق، إما في صدق هذا الاهتمام، أو في إرادة القوى والدول والمؤسسات المتنفذة المسؤولة عن إدارة هذه القضايا.

إشكالية أزلية

رابعاً: إن قضايا الحرب والسلام والاستقرار ذات جذور تاريخية عميقة، وهي من القضايا الأزلية.

وكما أن السعي إلى العدالة والحرية نزعة إنسانية أصيلة ، كما يقول المفكر إدوارد سعيد (١٩٣٥–٢٠٠٣م)في كتاب (صورالمثقف) فإن الصراع والسعي إلى السلام والاستقرار هما أيضًا نزعتان أزليتان.

وهذا يعني أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق من دون معالجة جذرية للأسباب البنيوية للصراع.

فمثلاً:

اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية والحركة الكردية لم ينهِ الصراع.

مفاوضات ١٩٨٤ بين الحركة الثورية الكردية والنظام السابق لم تؤسس سلامًا حقيقيًا.

سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ لم يعنِ نهاية الحروب والدمار في العراق.

وعليك أن تنتظر دائما أن ترجع الى احتمالية عدم الإستقرار والعنف وحروب أخرى ،ففي مثال العراق أوضح واقع مابعد عملية التحرير بشكل واضح هذه الحقيقة دون الإحتياج الى أي دليل .

إرادة مستمرة ولكن!

خامساً : أظهرت تجارب المجتمع البشري على مر التأريخ بأنه كما إن الحروب والصراعات مستمرة فإن إرادة السلام والإستقرار إرادة حية في المجتمع البشري ، هذه حقيقة جيدة ، وتبعث على قليلٍ من الأمل في عالم لا ينقطع عنه الحروب والعنف، بمعنى إنهُرغم جميع الصراعات فإنَ إرادة السلام موجودةٌ دائماً ولم تتجمد ، وكما يقول العرب فإنَنها

دوامةٌ تأريخية ، لكن سر حيوية هذه الإرادة ليست نتيجة لطبيعة الإنسان ولكن سره يكمن للأسف في إنَّ الحروب و الصراعات في داخل المجتمع البشري وفي هذا العالم أتخذت بُعداً حتمياً .

بمعنى أوضح ،فإنَ إرادة السلام في العديد مبقاع هذا الكون الفسيح هي نتيجة وجود الحروب والصراعات أو تحت تـأثير ظِلال الحروب ،أو خوفاً من إستِعمال الأَسلِحة النووية ، خصوصاً للدول التي تمتلك اسلحة الإبادة الجماعية هذهِ ، وهي ليست مشروعاً عقلانياً وقانونياً مستمراً كما صاغها وطلبَها عمانؤيل كانت في إطروحَتِه وكِتابِهِ الشَهير.

مفارقة: الحرب من أجل السلام!

سادِساً : من جهة أخرى ، من المواضيع التي تحتاج وقفةً و تظهربأنَها مفارَقَةٌ لافِتة في خطاب السلام والسلم والإِتقرار هو أن مجموعةٌ من النظريات السياسية والاجتماعية ترى بأن الحرب والعنف قد يكونان وسيلة لسلم واستقرار يطول مداه أكثر ، أي إن َ بعض النظريات السياسية والإجتماعية تعتبر العنف أو الحروب وسيلة لإعادة بناء النظام وفرض سلامٍ جديد، سواء عبر الردع، أو توازن القوى، أو إعادة توزيع السلطةأو عبر التغييرات الإجتِماعية والتأريخية ، بحسب هذه النظريات ليس شرطاً أنيخلق اجتِناب الحروب في كل حلاته السلم والإستقرار ، وخصوصا إذا لم يكن جزءاً من نظام التفكير والتصرف عند الجميع كافرادٍ أو جماعاتٍ أو دول ،أي انها لم تصبح مشروعاً عقلانياً وقانونياً يخلق الإلتزام .

ومن هذه النظريات على سبيل المثال لدينا :

نظرية السلام عبر القوة: وتتألف إفتراضاتها من إن إمتلاك قوة عسكرية كبيرة يعيق المنافسين عن أشعال فتيل الحروب ،كما إنه يعتقد بأن السلام يتحقق عندما تنسحب الجهة المعتدية من نية إشعال الحروب بسبب خوفها من رد الفعل ، وهذه النظرية تطبق من قبل عديد من القوى العظمى والدول اكبيرة منذ زمن بعيد.

نظرية توازن القوى : والت تفترض بأنه في بعض الأحيان يخلق الحرب التوازن بعد أن تهمين دولة على الدول الأخرى ، وتعتقد بأنه بعد الحرب يتولد سلام جديد في الساحة ، لن القوى ترجع الى مستوىً يمنع فيه التسلط والهيمنة .

وكذلك هناك نظرية الحرب العادلة التي تعود في الأساس الى أطروحات ورؤى الفيلسوف واللاهوتي المسيحي سان أوغسطين (٣٥٤-٤٣٠)والفيلسوف واللاهوتي المسيحي الإيطالي توما الأكويني(١٢٢٥-١٢٧٤)ويرى الأكويني أن الحرب قد تكون أخلاقية في حالات الدفاع عن النفس، أو رد العدوان، أو استعادة حق مغتصب، شريطة أن يكون هدفها النهائي تحقيق السلام لا الانتقام أو التوسع، السلام في في وجهة نظر أكويني تصب آخر هدفٍ للحرب ، ويظن بأن الحروب في فحواها لا تحمل خيراً ،بل هي عبارة عن شرٍ عليكَ أن تتحمله إضطِرارياً ،وتمنح رؤية ألكويني هذه مشروعيةً لنضال ومقاومة الشعوب المضطهدة ومنها الشعب الكردي ، وتمنح قيمةً عاليةً لنضال وثورة واتفاضة الشعوب المضطهدة ولذل فهي ليست دعوةً للحرب بقدر ماهي دعوة الى حرب عادلة في مواجهة الظلم والاحتلال وألإعتداء وهيمنة الدول.

ويفسّر هذا النهج سبب كون العراق أحيانًا «أولوية مركزية» وأحيانًا «مسألة ثانوية»، ولماذا تتأرجح السياسة الأمريكية فيه بين البعدين العسكري والسياسي،وفي المحصلة، فإن السياسة الخارجية الأمريكية في العراق تقوم أساسًا على إدارة الأزمات وفق المصلحة والنتائج، لا على أساس حل المشكل بالإعتماد على أساس أخلاقي أو أيديولوجي دائم.

كفاح محمود:

حين تُصبح المكوّنات العدو الأقرب

في منطقتنا مفارقة تُشبه الكوميديا السوداء: أنظمةٌ تُظهر براعة مذهلة في فتح القنوات مع خصومها الخارجيين، وتُتقن لغة الصفقات حين يتعلق الأمر بالخارج... لكنها تتلعثم وتتصلّب وتُفرط في التعقيد عندما يصل الحديث إلى شعوبها ومكوّناتها، كأن المصالحة مع الآخر البعيد أسهل من التفاهم مع الشريك القريب، وكأن الدولة لا تُدار كمظلّة مواطنة، بل كحلبة لإدارة التناقضات وتأجيل الحلول.

لننظر إلى المشهد بلا رتوش، في سوريا، وبينما تُرفع شعارات الوحدة وإعادة البناء، تتواصل اليوم في حلب أحداثٌ مأساوية: نزوحٌ جديد، أحياءٌ تتبدّل السيطرة عليها تحت ضغط السلاح، وقلقٌ جماعي من تكرار دورات الانتقام والعقاب الجماعي، والأشدّ ألما أن الإدارة السورية الجديدة تُظهر مرونة محسوبة حين يتصل الأمر بخصوم الخارج أو بتفاهمات الضرورة، لكنها تُحسن استخدام لغة الشروط الأمنية حين تُطرح أسئلة الشراكة الداخلية.

وقبل حلب، كانت العلاقة مع الدروز والعلويين شاهدا إضافيا على اختلال البوصلة: بدل بناء عقد مواطنة يطمئن الجميع، تتقدّم لغة التخوين والفرز الاجتماعي، فتتعاظم المخاوف، وتُؤجَّل المصالحة، ويُستبدل الحوار الحقيقي بإدارة أزمة طويلة الأمد، أما مع الكورد، فتتكرر المعادلة ذاتها: مطالبُ بالحقوق والاعتراف والضمانات تُقابل بالتماهل والتشدد، وكأن

> بدل بناء عقد مواطنة ، تتقدم لغة التخوين والفرز الاجتماعي

الداخل لا يستحق ما يُمنح للخارج من حسابات باردة.

مصالح وتشابكات

وفي العراق، تُـدار العلاقات مع واشنطن ضمن مصالح وتشابكات معروفة، لكن حين يصل الملف إلى إقليم كوردستان وحقوقه الدستورية ولقمة عيش مواطنيه، تُستولد إشكاليات لا تنتهي: رواتبٌ تُقطع أو تُؤجَّل، وميزانياتٌ تُستخدم كورقة ضغط، وخطابٌ سياسي يُزايد على الشراكة بدل أن يصونها، ومع صعود التيارات الطائفية، يتحوّل الإقليم من شريكٍ دستوري إلى خصمٍ داخلي، وتصبح لغة الحقوق أقل حضورا من لغة المناكفة والابتزاز.

ثم تأتي تركيا وإيران كنسختين متقاربتين في جوهر السلوك: مرونةٌ واسعة مع من يسمّونهم أعداء حين تتطلب المصالح ذلك، وخشونةٌ مفرطة حين يتعلق الأمر بالكورد وغيرهم داخل الحدود أو حولها، تركيا قد تُدير علاقاتٍ معقّدة وتفاهماتٍ إقليمية متغيّرة، لكنها كثيرا ما تعود في ملف الكورد إلى مربع الأمننة بدل المواطنة، وإيـران، في لحظات الحاجة، تُجيد لغة التفاوض والتهدئة مع الخارج، لكنها تُضيّق على الداخل حين تتصل المسألة بالحقوق والتمثيل والحريات.

السؤال إذن ليس: لماذا تتفاوض هذه الأنظمة؟ فالتفاوض أداة دولة وقد يكون ضرورة، السؤال الأدق: لماذا تتحول مطالب الداخل إلى تهديد وجودي، بينما يُعامل الخارج كطرف يمكن احتواؤه أو مقايضته؟ ولماذا يُقدَّم الأمن ذريعة دائمة لتعليق السياسة وتعطيل الشراكة وشيطنة أي اختلاف؟

الجواب غالبا يرتبط بفلسفة الحكم، الخارج يُدار بمعادلات مصالح وضمانات وأوراق ضغط، ثم اتفاق أو تهدئة، أما الداخل فيطلب حقوقا واعترافا وتوزيعا عادلا للسلطة والثروة ضمن دولة مواطنة، وهذه مطالب إن تحققت تُضعف منطق السلطة المطلقة، وتُقلّص نفوذ الأجهزة، وتُربك شبكات الزبائنية والامتيازات، وتفتح باب المساءلة؛ لذلك تُفضّل بعض الأنظمة إبقاء الداخل في حالة نزاع مُدار: أزمة لا تنتهي، ملف لا يُغلق، وتفاهمٌ بلا سقف.

الخلاصة الـمُـرّة: عندما يصبح المواطن آخر الأولويات، تتحول المكوّنات إلى شماعات، وتغدو الدولة ساحة صراع دائم بدل أن تكون مظلة جامعة، والمخرج ليس في مزيد من الشعارات، بل في قاعدة بسيطة: اعتراف متبادل، شراكة دستورية واضحة، ومؤسسات تقيس الولاء بالكفاءة لا بالهوية، حينها فقط يصبح الداخل أولى بالاتفاق من الخارج... ويعود الوطن إلى أصحابه.

***ايلاف**

رفض كوردي للاستسلام ومظلوم عبدي: لن نقف مكتوفي الأيدي

*المرصد /فريق الرصد والمتابعة

تحدث القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، لوكالة انباء هاوار حول الهجمات التي يشنها مرتزقة الحكومة المؤقتة ضد أحياء الشيخ مقصود والأشرفية، وأوضح: «في الوقت الذي نعبر فيه عن دعمنا لهذه المقاومة البطولية التي تبديها قوى الأمن الداخلي في حيي الشيخ مقصود والأشرفية، من حيث الاختلاف الكبير في العدد والعتاد بين فصائل كبيرة مهاجمة واستخدامهم لأسلحة ثقيلة، وبين مجموعات

قوى الأمن الداخلي القليلة مع أسلحتهم الخفيفة ووقوف مجموعات الشبان من أبناء الحيين إلى جانبهم لمساندتهم، يظهر جحم البطولة التي يتمتع بها أبناء شعبنا وعزيمتهم المصرة على الثبات، ولهذا فإننا نحيي ثبات أهلنا ومقاومتهم ووقوفهم إلى جانب أبنائهم من قوى الأمن الداخلي ضد هذه الهجمة غير المبررة بأي شكل من الأشكال والحجج، كما نؤكد أننا في قوات سوريا الديمقراطية لن نقف مكتوفي الأيدي في حال ازدادت هذه الهجمات وأصبح هناك خطر وجودي على أهلنا هناك».

أوضح مظلوم عبدي: «الإعلان من قبل الحكومة أن الحيين منطقة عسكرية واستمرار عمليات القصف العشوائي التي أرهبت المدنيين، هي أعمال تهدف إلى عملية تهجير ممنهجة بالقوة العسكرية لسكان الحيين الكرد الأصليين، وهو فعل يرتقي ليكون جريمة حرب».

وأكد عبدي أن محاولة التهجير غير مقبولة ومرفوضة من قبلهم بأي شكل من الأشكال، وقال: «في الوقت ذاته نشد على أيدي أهلنا هناك بالثبات كما عهدناهم والوقوف في وجه هذا المخطط الذي يستهدفهم بالدرجة الأولى».

وأوضح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية: «كما أننا ومنذ بدء الهجمات وإلى الآن لم نتوقف عن البحث عن إيجاد حلول ممكنة لإيقاف هذه الهجمات سواء بمبادرات من جانبنا أو بمبادرات التهدئة التي طرحتها الدول الضامنة في سوريا، إلا أن ممثلي الحكومة السورية متعنتون إلى الآن ويرفضون كل محاولات التهدئة المطروحة دون وجه حق».

وأشار مظلوم عبدي: «إن انتهاج الحكومة السورية لغة القوة العسكرية، ينبئ بنهج سيجعل سوريا تعود إلى دوامة العنف والقتل، حيث سيكون الجميع فيها خاسراً، ضاربين بعرض الحائط الاتفاقات والمواثيق التي بيننا سواء اتفاق ١٠ آذار أو اتفاق ١ نيسان العام الفائت الموقع بين المجلس العام لأحياء الشيخ مقصود والأشرفية وممثلي الحكومة الانتقالية والمادة (٣) التي تنص على: «تتحمل وزارة الداخلية، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي، مسؤولية حماية سكان الحيين ومنع أي اعتداء بحقهم». كما ويعتبر خرقاً للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بتجنيب المدنيين ويلات الحرب أو الضمانات المتعهدين بها للمجتمع الدولي الهادفة إلى إعطاء سوريا فرصة لإظهار تغيرها عن النظام الاستبدادي البائد ومواكبتها للدول التي تحترم إرادة شعبها والعمل على إرساء أسس التعددية وحماية الأقليات».

وشدد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية على أن الحوار وتبادل وجهات النظر هو الأساس الذي تحل فيه جميع الإشكالات الموجودة، وقال: «وبدورنا نؤكد أهمية الحوار كمبدأ للتعامل مع المعضلات والمشاكل واستعدادنا للقيام بكل ما يلزم من أجل العودة إلى الحوار لتنتهي دوامة القتل ولا تعود مجدداً».

نشر الدبابات وقصف المدنيين في حلب يقوّض فرص الوصول إلى تفاهمات

من جهة ثانية نشر الموقع الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية، تصريحاً للقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، أكد فيه أن الاستمرار في نهج القتال أمر غير مقبول ونعمل مع جميع الأطراف من أجل وقف

هذه الهجمات.

وقال عبدي إن «الاستمرار في نهج القتال ولغة الحرب لفرض حلول أحادية الجانب أمر غير مقبول، وقد أدى في السابق إلى مجازر ارتقت إلى جرائم حرب في الساحل السوري والسويداء».

موضحاً: «إن نشر الدبابات والمدفعية في أحياء مدينة حلب، وقصف المدنيين العزّل وتهجيرهم، ومحاولات اقتحام الأحياء الكردية أثناء عملية التفاوض، يقوّض فرص الوصول إلى تفاهمات، ويهيّئ الظروف لتغييرات ديمغرافية خطيرة، كما يعرّض المدنيين العالقين في الحيَّين لخطر المجازر».

وأكد عبدي أن قوات سوريا الديمقراطية تعمل مع جميع الأطراف منذ أيام من أجل وقف هذه الهجمات، معبراً عن تضامنه مع أهالي حيي الشيخ مقصود والأشرفية.

رفض كردي للانسحاب من أحياء حلب

أعلنت القوات الكردية، الجمعة، رفضها الخروج من حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، بعدما قالت السلطات إن إجلاءهم سيتمّ خلال ساعات تطبيقاً لوقف إطلاق نار أنهى أياماً من اشتباكات دامية.

وقال مجلس الشعب في حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية، التابع للإدارة الذاتية الكردية في بيان، إن «النداء الذي توجهه قوات حكومة دمشق المؤقتة إلى شعبنا وقواتنا الأمنية هو دعوة للاستسلام، إلا أن شعبنا في هذه الأحياء مصمم على البقاء في أحيائه والدفاع عنها»، مؤكداً: «لقد اتخذنا قرارنا بالبقاء في أحيائنا والدفاع عنها».

*فرنسا والولايات المتحدة تسعيان إلى خفض التصعيد

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية إنها تعمل مع الولايات المتحدة على خفض التصعيد.وذكر بيان صادر عن الوزارة أن الرئيس إيمانويل ماكرون حث الشرع أمس «على ضبط النفس وأكد التزام فرنسا بسوريا موحدة تحظى فيها جميع شرائح المجتمع السوري بالتمثيل والحماية».

وقال دبلوماسي غربي لرويترز إن جهود الوساطة تركز على تهدئة الوضع والتوصل إلى اتفاق يقضي بمغادرة القوات الكردية لحلب وتقديم ضمانات أمنية للكورد الذين يبقون فيها.

وتشارك واشنطن عن كثب في الجهود الرامية إلى تعزيز الاندماج بين قوات سوريا الديمقراطية، التي طالما تمتعت بدعم عسكري أمريكي، ودمشق التي طورت الولايات المتحدة معها علاقات وثيقة في عهد الرئيس دونالد ترامب.

ورحب براك في وقت سابق بما وصفه «بوقف إطلاق النار المؤقت»، وقال إن واشنطن تعمل بشكل مكثف لتمديده إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد في التاسعة صباحا.

وكتب على إكس «نأمل أن تجلب عطلة نهاية الأسبوع هدوءا يدوم أكثر وحوارا أعمق».

فيدان يدعو الى الانصياع للسلام والحوار وتنفيذ اتفاق ١٠ مارس

وقال وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إن الوضع القائم في حلب سينتهي تماماً قريباً، ولن يكون هناك «تنظيم موازٍ»، لافتاً إلى أن «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) لا تغيّر مواقفها إلا عندما تواجه القوة.

وأضاف أن المسار سيتغير، وستبدأ «دولة واحدة» بتقديم الخدمات لجميع مواطنيها في حلب، عبر مؤسساتها، مهما كانت أعراقهم بعد زوال «التنظيم الموازي»، في إشارة إلى «قسد».

وتابع فيدان، في مقابلة تلفزيونية ليل الجمعة–السبت، أن «تنظيم وحدات حماية الشعب الكردية الإرهابي، الذي يشكل العماد الأساسي لـ(قسد) لا يغير مواقفه إلا عندما يواجه القوة فقط، وأن الجميع يرى ويعرف ذلك».

وقال فيدان إن اتفاق اندماج «قسد» في الجيش ومؤسسات الدولة السورية الموقع في ١٠ مارس (آذار) ٢٠٢٥ هو مشروع واقعي جداً، بحد ذاته، عند النظر إليه على الورق، لكن الأمر غير الواقعي هو عدم وجود رغبة لدى «التنظيم الإرهابي» (قسد) في خوض هذا المسار.

وعدّ أن الطريق الذي يجب اتباعه من دون اللجوء إلى العنف واضح، فهناك صورة تريدها دول المنطقة، وصورة تريدها الولايات المتحدة، وهما متطابقتان، والوحيدة التي لا تتطابق هي تلك الصورة التي تريدها إسرائيل، التي تنتهج مبدأ «فرّق تسد».

ولفت إلى أنه إذا كانت «قسد» تفكر حقاً في مستقبل الكورد، فعليها اتخاذ خطوات، وتقديم حلول جادة وحقيقية قائمة على السلام، وألا تدفع الكورد إلى مزيد من العداء مع شعوب المنطقة، ودولها.

وذكر فيدان أن «قسد» تستغل مزاعمها المتعلقة بمكافحة تنظيم «داعش» الإرهابي لكسب الأطراف، والدول الأخرى، وبعض النواب الامريكيين، لكنها لن تحقق أي هدف بهذه الطريقة، ولا بد من الانخراط في حلول واقعية مع السكان الحقيقيين للمنطقة.وشدد على ضرورة توافر الظروف التي تجعل مسار اندماج «قسد» مع الحكومة السورية «أمراً إلزامياً»، لافتاً إلى أهمية الخيارات والمواقف ومقترحات الحلول التي ستطرحها تركيا، والولايات المتحدة، وسائر الفاعلين في المنطقة.

ودعا «قسد» للتخلي عن الاعتماد على إسرائيل، موضحاً أن النهج الحالي والحسابات الضيقة التي تنتهجها تتعارض مع واقع المنطقة، وأنها باتت مطالبة بالخروج من هذا المسار، والانتقال إلى «المسار الصحيح الذي يقوم على السلام، والحوار».

ترحيب تركي بالعملية العسكرية السورية ضد القوات الكردية

رحّب وزير الدفاع التركي يشار غولر، الجمعة، بعملية الجيش السوري ضد القوات الكردية في حيي الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب.وقال: «نرحّب بهذه العملية التي تستهدف جميع الجماعات الإرهابية. أرغب بالتأكيد على أننا نرى أن أمن سوريا هو أمننا وندعم معركة سوريا ضد المنظمات الإرهابية»، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

ترامب : نريد السلام و وقف العنف

قال الرئيس الامريكي دونالد ترامب لشبكة رووداو الإعلامية، تعليقًا على التصعيد في حي الشيخ مقصود بحلب، إنه يريد أن يرى السلام هناك.

وشدد ترامب: «أريد أن أرى السلام»، مضيفًا: «نحن على علاقة جيدة مع الكورد والحكومة السورية».

وأضاف الرئيس الامريكي: «لقد كانا (الكورد والحكومة السورية) عدوين طبيعيين على مر السنين، لكننا نتفاهم مع كليهما، ونحن نريد أن نرى سوريا تنجح». وأكد أن «هذا التوتر بدأ يندلع للتو، ونريد أن نرى ذلك يتوقف».

باراك من دمشق: رفع العقوبات كان لإعطاء سوريا فرصة

الى ذلك أعلن مبعوث الرئيس الامريكي إلى سوريا، عقب لقاءات أجراها في دمشق، أن فريق وزير الخارجية ماركو روبيو مستعد لتسهيل انخراط بنّاء بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية، بهدف دفع عملية اندماج شاملة ومسؤولة، كما أبدى قلقه العميق إزاء التطورات الأخيرة في مدينة حلب.

وأعلن مبعوث الرئيس الامريكي إلى سوريا، توم باراك، أنه التقى في دمشق، نيابةً عن الرئيس الامريكي دونالد ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو، رئيس الحكومة المؤقتة أحمد الشرع، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، وذلك لبحث التطورات الأخيرة في مدينة حلب والمسار العام للمرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا.

وقال باراك إن الرئيس ترامب ينظر إلى المرحلة الحالية باعتبارها فرصة مفصلية لبناء سوريا جديدة موحدة، تقوم على احترام جميع مكوّناتها، بما في ذلك العرب والكرد والدروز والمسيحيين والعلويين والتركمان والآشوريين وغيرهم، وضمان مشاركتهم الفاعلة في مؤسسات الحكم والأمن.

وفي هذا السياق، أشار إلى أن الرئيس الامريكي وافق على رفع العقوبات المفروضة على سوريا بهدف إعطاء سوريا فرصة للمضي قدماً في مسار الاستقرار وإعادة البناء.

وأشار باراك إلى أن الولايات المتحدة دأبت على دعم الجهود الهادفة إلى هزيمة داعش وتعزيز الاستقرار في سوريا، بما في ذلك من خلال عملية «العزم الصلب» وشراكتها مع قوات سوريا الديمقراطية، لافتاً إلى أن تضحيات هذه القوات أسهمت بشكل حاسم في تحقيق مكاسب مستدامة في مكافحة «الإرهاب».

وفي الإطار ذاته، أوضح أن الحكومة السورية جدّدت التزامها باتفاق الاندماج الموقّع مع قوات سوريا الديمقراطية في ١٠ آذار ٢٠٢٥، والذي يضع إطاراً لدمج هذه القوات ضمن المؤسسات الوطنية، بما يضمن الحفاظ على حقوق الكرد وتعزيز وحدة سوريا وسيادتها.

وأعرب المبعوث الامريكي عن قلق بلاده العميق إزاء التطورات الأخيرة في مدينة حلب، والتي قال إنها تبدو متعارضة مع بنود اتفاق الاندماج، داعياً جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، ووقف الأعمال القتالية فوراً، والعودة إلى الحوار استناداً إلى اتفاقي ١٠ آذار و١ نيسان ٢٠٢٥ بين الحكومة الموقتة وقوات سوريا الديمقراطية. وحذّر من أن استمرار العنف قد يقوّض التقدم الذي تحقق منذ سقوط نظام البعث، ويفتح المجال أمام تدخلات خارجية لا تصب في مصلحة أي طرف.

وأكد أن فريق وزير الخارجية ماركو روبيو مستعد لتسهيل انخراط بنّاء بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية، بهدف دفع عملية اندماج شاملة ومسؤولة، تحترم وحدة سوريا، وتؤكد مبدأ الدولة الواحدة ذات السيادة، وتدعم هدف وجود جيش وطني شرعي واحد.

وشدد على أن الهدف النهائي يتمثل في قيام سوريا ذات سيادة وموحدة، تنعم بالسلام داخلياً ومع جيرانها، وتكفل المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع مواطنيها.

ودعا باراك دول الجوار السوري والقوى الدولية إلى دعم هذه الرؤية، وتقديم التعاون والمساعدة اللازمين للمساهمة في تحويلها إلى واقع ملموس.

دمشق غير مستعدة للحوار وتسعى لإخلاء الأحياء الكردية في حلب

أكد صالح مسلم، عضو هيئة رئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، أن الحكومة السورية غير ملتزمة باتفاقية ١٠ آذار، مشيرًا إلى أن مسؤولي دمشق «ليسوا مستعدين للحوار ويريدون إخلاء الأحياء الكردية في حلب». جاء ذلك في مقابلة مع شبكة روداو ، حيث وصف مسلم الوضع القائم بأنه محاولة لإفشال الاتفاقية، لكنه شدد على أن «الاتفاقية تصب في مصلحة سوريا ولن نفشلها».

وأشار مسلم إلى أن إرسال «مقاتلين جهاديين» إلى أحياء الشيخ مقصود والأشرفية وبني زيد يأتي بهدف إفشال اتفاقيتي ١٠ آذار و١ نيسان، لافتًا إلى أن الهجوم بدأ مباشرة بعد تصريحات وزير الدفاع التركي التي هدّدت بقتل الكرد. وأضاف: «هم لا يلتزمون بوعودهم ويريدون إبادة الكرد»، مؤكدًا أن تركيا تقف وراء هذا التصعيد.

الدور الدولي وضمان الاتفاقية

وذكر صالح مسلم أن الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولاً ضامنة للاتفاقية، مسؤوولتان عن حمايتها ويجب أن تضغطا على تركيا لوقف الهجوم، مؤكدًا أن الوساطات التي تقوم بها الإدارة الذاتية برئاسة إلهام أحمد لم تجد تجاوبًا من دمشق، التي لم تقدم سوى خيار إخلاء الأحياء الكردية.

وفي تفاصيل الحوار، أوضح مسلم أن أي هجوم على الأحياء الكردية في حلب ليس الأول من نوعه، وأن المدنيين بما فيهم النساء والأطفال وكبار السن هم الأكثر تضررًا من القصف، داعيًا المجتمع الدولي إلى التدخل لإيقاف تركيا.

وعن احتمالية تدخل قوات سوريا الديمقراطية عسكريًا، قال مسلم إن الأمر مرتبط بقرارات عسكرية داخليّة، لكنه شدد على أن الدعم الدولي مطلوب لمنع استمرار الهجوم.

وبشأن الموقف الدولي، أشار مسلم إلى أن القوى الكبرى مثل فرنسا وامريكا أعربت عن قلقها، لكنها لم تتخذ إجراءات حقيقية لإيقاف تركيا. كما أكد أن أي اتصالات مباشرة مع أنقرة لم تسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة.

تأكيد على الالتزام بالاتفاقية

وكرر مسلم أن الهدف من الحرب على الأحياء الكردية هو إفشال الاتفاقية، مؤكدًا أن «الاتفاقية تصب في مصلحة سوريا»، وأن القوى الضامنة يجب أن تضمن تنفيذها. وأكد أن تركيا تحاول جر الكورد إلى التخلي عن الاتفاقية، لكنه شدد على أن حزبه سيبقى ملتزمًا بها.

إنها مقاومة تصنع التاريخ؛ لكن ماذا عن تداعياتها؟

في تصريح خاص للموقع الالكتروني لـ PYD حول مجريات العدوان على حيي الشيخ مقصود والأشرفية، قال سيهانوك ديبو ـ ممثل الإدارة الذاتية إلى جدول الخليج العربي ـ

لا شك بأن قرار المقاومة التي اتخذه مجلس إدارة الحيين والأساييش (الأمن الداخلي) هو قرار تاريخي ناجم عن حسابات دقيقة وليس بالانفعال العاطفي والرغبة المجردة، كما إنه قرار يدحض بأن الانسحاب لا يعني سوى المزيد من الدمار والذل والموت.

في اللحظة الأولى من اتخاذ قرار البقاء والمقاومة كان بمثابة انتصار سيتم رصده في آجال قريبة جدا. في حال تعذر تلمّسه اللحظة. فكل لحظة صمود يعني استنزاف كامل للطرف المهاجم وتبيان حقيقة مشروعه ودوره الوظيفي الذي يقوم به كأداة عنف منظم لا دولة ناظمة لحقوق مواطنيها.

مع كل لحظة مقاومة في الحيين يعني تعميق انتصار مشروع الإدارة الذاتية وضرورة تأسيس الدولة الوطنية اللامركزية في مقابل انحسار غطاء الشرعية الممنوحة للسلطة المؤقتة وتعرضها لمراجعة دقيقة من قبل المجتمع الدولي والإقليمي بشكل كامل. فمثلما اعطيت الشرعية على أساس بناء الدولة؛ سوف تسحب منها وتصنيفها أداة عنف منظم وجماعات خارجة عن القانون سوف تُمْرَرْ مرة أخرى تحت المجهر الدولي الحقوقي؛ في ظل امتلاء كيس الحكم المؤقت بالعديد من الجرائم والانتهاكات.

هذه الحرب رغم قذارتها ولا أخلاقيتها وعنفها-ربما- تحتاجها سوريا ومشروع الإدارة الذاتية بشكل خاص.

ما يجري ليس الا قتلٌ ممنهج والحل الوحيد انتقال سياسي شامل

علقت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، على الهجمات التي يشنها مرتزقة الحكومة المؤقتة على أحياء الشيخ مقصود والأشرفية وبني زيد في حلب.

وقالت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، إن ما تشهده أحياء الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب لا يمكن اعتباره حدثاً عابراً، بل يشكّل «قتلاً ممنهجاً على أساس الهوية وجريمة سياسية وأخلاقية» تهدد وحدة المجتمع السوري ومستقبل الدولة.

وأكدت أن التنوع القومي والديني والثقافي في سوريا هو جوهر هويتها الوطنية، معتبرة أن أي مشروع يتجاهل هذا التنوع إنما يعتدي على فكرة سوريا نفسها.

وانتقدت أداء الحكومة المؤقتة في سوريا، معتبرة أنها فشلت فشلاً بنيوياً

في وضع أسس انتقال وطني شامل، وتعاملت مع المرحلة بمنطق إدارة الأزمة لا حلّها، ما أدى إلى تعميق الانقسامات بدلاً من معالجتها.

وشددت على أن الانتقال السياسي الشامل والموثوق ليس خياراً قابلاً للتأجيل، بل هو المدخل الوحيد لمعالجة التحديات المركّبة وبناء سوريا جديدة على أنقاض الاستبداد والعنف.

وأوضحت أن الانتقال السياسي الحقيقي لا يمكن أن ينتج عن صفقات مغلقة أو إملاءات فوقية، بل يجب أن ينطلق من مسار ديمقراطي تكاملي يشارك فيه جميع السوريين دون إقصاء أو وصاية.

وفي هذا السياق، أكدت وقوف مجلس سوريا الديمقراطية «بلا تردد» إلى جانب أهالي الشيخ مقصود والأشرفية وبني زيد، محمّلة الحكومة المؤقتة كامل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية عن استهداف المدنيين وسقوط ضحايا.

ودعت ليلى قره مان المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته والتدخل العاجل لوقف الانتهاكات، ومحاسبة جميع المتورطين دون استثناء، ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب.

كما جددت تمسكها باتفاق العاشر من آذار والأول من نيسان، مشددة على ضرورة توفير بيئة آمنة وضمانات ورعاية دولية جدية لتنفيذ بنودهما، باعتبارهما مدخلاً أساسياً لوقف إطلاق النار والانتهاكات وحماية المدنيين والدفع نحو حل سياسي مستدام.

وختمت الرئيسة المشتركة لمسد، ليلى قره مان، بالتأكيد على أن الانتقال السياسي السلمي ليس أحد الخيارات، بل هو الطريق الوحيد لإنقاذ سوريا من أزمتها التاريخية، محذّرة من أن أي التفاف عليه لن يؤدي إلا إلى تمديد الفوضى والدمار.

التنوع القومي والديني والثقافي في سوريا هو جوهر هويتها الوطنية

هذه قصة أخرى من ملاحم سيادة الكرد وانتصارهم

استنكر القائد العام لقوات مكافحة الإرهاب في محافظة السليمانية وهاب حلبجي الهجمات التي يشنها المرتزقة على حيي الشيخ مقصود والأشرفية واستهدافهم للكرد.

وقال حلبجي في منشور على منصة إكس: "أولئك الذين يقفون خلف أحمد شرع، جربوا أنفسهم في أماكن وأزمنة كثيرة ضد الكرد، لكنهم عادوا بأنوف مكسورة، وبقي الكرد كما هم، بل ازدادوا تجذرا في أرضهم".

وأضاف: "هذه المرة أيضا لن تكون مختلفة عما سبق، فالتاريخ سيكتب أن جيش دولة ما حاصر حيين كرديين، ومهما تكن النتيجة، فإنها في النهاية ستبقى قصة أخرى من ملاحم سيادة الكرد وانتصارهم".

قراءة في عودة سياسة الحصار ضد كورد سوريا

***موسوعة تركيا اليوم**

تشهد أحياء الشيخ مقصود والأشرفية ذات الغالبية الكردية في مدينة حلب تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق منذ أيام، مع اشتباكات عنيفة وحصار محكم تفرضه قوات تابعة لإدارة دمشق. المعارك الدائرة أسفرت، وفق المعطيات المتداولة، عن سقوط أكثر من ثلاثين قتيلاً حتى الآن، فيما اضطُر أكثر من مئة ألف مدني إلى مغادرة منازلهم والنزوح إلى مناطق أخرى، في واحدة من أوسع موجات التهجير التي عرفتها المدينة في السنوات الأخيرة.

الكاتب والمحلل السياسي التركي جمالي أونال يرى أن ما يجري في حلب يعيد إلى الواجهة مشاهد لا تزال حاضرة في الذاكرة الجمعية للكرد، وتحديدًا أحداث جزيرة -أو جِزْرة – في شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، بين عامي ألفين وخمسة عشر وألفين وستة عشر. حينها، خضعت المدينة لحصار دام تسعة وسبعين يومًا، تخللته عمليات قنص ومنع إسعاف وفرض حظر تجول طويل، وانتهى بمقتل أكثر من مئة مدني حُرقت جثامين بعضهم في أقبية المباني، فيما تحولت جثة المسنّة "تيبت آنا" إلى رمز لتلك المرحلة بعد أن تُركت أيامًا في الشارع دون السماح بنقلها.

توقيت مريب وسط مسار تفاوضي هش

يلاحظ أونال أن اندلاع هذه المواجهات جاء

> التصعيد يكشف مأزق المسارات السياسية داخل تركيا والمنطقة

في لحظة سياسية حساسة، بالتزامن مع محاولات لتفعيل تفاهم العاشر من آذار بين دمشق والقوى الكردية، وهو ما يطرح، برأيه، تساؤلات جدية حول الجهات المستفيدة من إفشال هذا المسار، وحول ما إذا كانت تركيا لاعبًا مباشرًا أو غير مباشر فيما يجري على الأرض.

ضغط تركي متراكم ورسائل عسكرية مبكرة

وفق تحليل أونال، فإن أنقرة لم تُخفِ خلال الفترة الماضية رغبتها في إخراج الشيخ مقصود والأشرفية من سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، التي تصنّفها كتنظيم "إرهابي". هذا الضغط تُرجم سياسيًا وأمنيًا على دمشق، وبدأت ملامحه الميدانية بالظهور عقب زيارة رفيعة المستوى قادها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى العاصمة السورية في كانون الأول الماضي، حيث لم تمضِ أيام حتى باشرت القوات السورية قصف الأحياء المستهدفة بالمدفعية الثقيلة.

تسارع التصريحات... ومؤشرات الاستعجال

التصريحات المتلاحقة الصادرة عن مسؤولين أتراك عقب اندلاع الاشتباكات الأخيرة، والدعم العلني المعلن لدمشق، تعكس – بحسب أونال – حالة استعجال سياسي واضحة. ويزداد هذا الاستنتاج قوة مع ملاحظة أن التصعيد العسكري بدأ بعد يوم واحد فقط من اتصال هاتفي جمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس الامريكي دونالد ترامب، في ظل غياب أي تحرك امريكي فاعل لوقف القتال، ما فتح الباب أمام تكهنات حول وجود ضوء أخضر غير معلن.

دعم مفتوح لدمشق وخطاب متحوّل

في خضم التطورات، أعلنت وزارة الدفاع التركية استعدادها لتقديم أي دعم يُطلب منها لصالح دمشق. وفي سياق متصل، أشار وزير الخارجية هاكان فيدان لاحقًا إلى ما وصفه بدور إسرائيلي، متهمًا قوات سوريا الديمقراطية بعدم تنفيذ التزاماتها، والانخراط – وفق تعبيره – في تنسيق يخدم سياسة "التقسيم والإدارة" التي تتبعها إسرائيل في المنطقة.

تنسيق ميداني أم تلاقي مصالح؟

مجمل هذه المعطيات، كما يراها جمالي أونال، توحي بأن الهجوم على الشيخ مقصود والأشرفية لا يجري بمعزل عن تنسيق سياسي وأمني بين أنقرة ودمشق. فبالنظر إلى الواقع العسكري، يصعب على القوات السورية، دون ضغط أو دعم تركي مباشر أو

> اندلاع هذه المواجهات جاء في لحظة سياسية حساسة

غير مباشر، تحقيق تفوق حاسم على المجموعات الكردية. ومع ذلك، فإن استخدام الأسلحة الثقيلة من جانب وزارتي الدفاع والداخلية السوريتين، مقابل اعتماد قوات الأمن المحلية التابعة لقسد على تسليح خفيف، يكشف حجم القوة المستخدمة ويؤشر إلى طبيعة العملية.

صمت القيادة السورية وردود كردية غاضبة

في وقت تتسع فيه رقعة التوتر من إيران إلى اليمن، ومن القرن الأفريقي إلى السودان، يلفت أونال إلى الغياب اللافت للرئيس السوري أحمد الشرع عن المشهد الإعلامي. هذا الصمت أثار ردود فعل كردية حادة، كان أبرزها تصريح القيادي الكردي صالح مسلم الذي تساءل بسخرية عن مكان الشرع، ملمحًا إلى أنه إما في دمشق أو "محتجز" في تركيا.

اتهامات بالتطهير العرقي وتهجير ممنهج

من جانبهم، وصف كل من قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، والزعيم الكردي العراقي مسعود بارزاني، ما يجري بأنه محاولة منظمة لاستهداف الوجود الكردي المدني. وتؤكد روايات محلية صدور أوامر إخلاء مترافقة مع القصف، في مسعى لدفع السكان إلى النزوح القسري، وهو ما يرقى – وفق توصيفهم – إلى سياسة تطهير عرقي.

انعكاسات داخلية... وانهيار مسار سياسي

يخلص جمالي أونال إلى أن ما شهدته حلب خلال الأيام الثلاثة الماضية لا يقتصر على كونه تصعيدًا عسكريًا، بل يحمل دلالات سياسية داخل تركيا نفسها. إذ يرى أن هذه الأحداث تمثل إعلانًا غير مباشر لفشل المسار الثاني لما سُمي بـ"تركيا بلا إرهاب"، الذي روّج له زعيم الحركة القومية دولت بهتشلي. ويضيف أن اللافت في هذا السياق هو انخراط حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب – بحسب وصفه – في مشهد سياسي يبتعد عن معالجة جوهر الأزمة الكردية، ويساهم في صرف الأنظار عن القضايا الحقيقية.

الخلاصة

وفق تحليل جمالي أونال، فإن ما يجري في أحياء حلب الكردية يعكس إعادة إنتاج لسياسات الحصار والتهجير، ضمن تلاقي مصالح إقليمية تتجاوز حدود سوريا. التصعيد لا يهدد التوازن المحلي فحسب، بل يكشف أيضًا مأزق المسارات السياسية المعلنة داخل تركيا والمنطقة.

د.محمد نور الدين:

«كأس الغضب التركي فاضت»: حلب... ثم شرق الفرات

لا تبدو تركيا بعيدة من مشهد الاشتباكات التي اندلعت في حلب بين القوات الحكومية السورية و«قسد»، والتي لا يَظهر أنها ستجد نهايتها قريباً. فمنذ بدء كانون الأول الماضي، وجّهت أنقرة، على لسان كلّ مسؤوليها، التحذير تلو الآخر، عبر القول إنها لن تقبل بتقسيم سوريا، ولا ببقاء «قسد» خارج بنية الجيش السوري الجديد. ومع انتهاء المهلة المحدّدة لتطبيق اتفاق العاشر من آذار الموقّع بين الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، والقائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، مع انتهاء العام الماضي، من دون تطبيقه، جدّد وزير الدفاع التركي، ياشار غولر، القول إنّ «سوريا يجب أن تبقى موحّدة»، محذّراً من أنّ «كأس الغضب التركي قد فاضت، وحان موعد حسم الأمور».

وعقب تصريح غولر، جاء بيان الجيش التركي، أمس، ليؤكّد استعداد أنقرة للتدخُّل. ووفقاً لِما ورد فيه، فإنّ «بلادنا ستدعم المعركة ضدّ التنظيمات الإرهابية على أساس وحدة سوريا وسلامة أراضيها، وستقدّم تركيا الدعم اللازم إذا طلبت منها سوريا ذلك».

وفي حين يَظهر أنّ القوات الحكومية السورية أعجز من أن تخوض حرباً ضدّ الكورد بمفردها، يبدو أنّ الخطّة التركية تقتضي البدء بغرب حلب بذرائع مختلفة، قبل أن يدخل الأتراك على الخطّ بعملية محدودة في المرحلة الأولى، تقتصر على حلب، لدفع الكورد إلى شرق الفرات. وفي انتظار معرفة ما إذا كانت «قسد» ستذعن لمطالب

أنقرة، يكون الوقت متاحاً أيضاً لجسّ نبض الإدارة الامريكية التي لا يمكن، من دون ضوئها الأخضر، القيام بعملية تركية واسعة شرقي الفرات.

صحيفة «حرييت»

وبحسب صحيفة «حرييات»، فإنّ العملية، ورغم أنها تقتصر على حيَّين في حلب، فإنها قد تمتدّ إلى شرق الفرات. ويرى الخبير العسكري، جوشكون باشبوغ، في حوار مع الصحيفة، أنّ تركيا «تصرّفت بمسؤولية تجاه المجتمع الدولي، ومنحت الوقت الكافي للمحادثات في سوريا، لكنها لم تسفر عن نتيجة»، معتبراً أنّ «استفزازات قسد جعلت من العملية العسكرية لا مفرّ منها». وقال باشبوغ إنّ «سوريا وتركيا أطلقتا معاً العملية العسكرية بعد نفاد صبرهما. كان مفهوماً منذ البداية أنّ المحادثات لن تصل إلى نتيجة، وستصطدم بالحائط»، مؤكّداً أنّ «تمدُّد العملية إلى المناطق الحسّاسة في شرق الفرات، حيث الموارد المالية للتنظيم الإرهابي، أمر لا مفرّ منه»، مضيفاً أنّ إجلاء السكان يُعدّ مؤشراً قويّاً على أنّ الحرب ستتصاعد. وأعرب عن اعتقاده بأنّ «قوات قسد ليست قوية جداً كما يروّج، وهي ستنهار مع تمدُّد العملية. هذا ما حصل في العمليات السابقة».

> **تركيا تتحين اللحظة لدخول معركة محدودة ضد قسد**

رسائل عديدة

ومن جهته، اعتبر رئيس تحرير صحيفة «ميلليت»، أوزاي شاندير، أنّ عملية حلب تحمل عدّة رسائل، لعلّ أبرزها ما يلي:

١- هي ليست فقط لتأديب «قوات سوريا الديموقراطية»، بل هي رسالة مفادها بأنّ تقسيم سوريا ممنوع.

٢- هي ردّ على استفزازات «قسد» في حيَّي الأشرفية والشيخ مقصود ضدّ السكان.

٣- وهي عملية تتعلّق بالنظام العام ولا علاقة لتركيا بها.

٤- المستهدف ليس الكورد، بل الامتداد السوري لـ«حزب العمال الكردستاني» الذي يروّع السكان، والذي لن تتوقّف العملية إلاّ بعد إنهاء وجوده في حلب.

٥- هدف العملية هو إضعاف قوات «قسد»، لأنّ شعورها بفائض القوّة يجعلها تمتنع عن الإذعان والتوصّل إلى أيّ اتفاق لدمج قواتها بالجيش وتسليم سلاحها.

وفي خضمّ التطورات الحاصلة في حلب، استنفرت كلّ القوى الكردية في تركيا دفاعاً عن «روجافا» (الاسم الكردي لمنطقة الإدارة الذاتية في سوريا)؛ إذ قال «حزب الديموقراطية والمساواة للشعوب» الكردي إنه «كما دافعنا عن كوباني سندافع عن حلب»، في حين اتّهم النائب عن الحزب، جنكيز تشاندار، الدولة التركية بأنها وراء الاشتباكات في المدينة، موجّهاً نداءً إلى كلّ الكورد كي «يهبّوا إلى نجدة إخوانهم في حلب».

وقال: «يبدو أنّ الولايات المتحدة قد أعطت في اجتماع باريس، الضوء الأخضر لتركيا للهجوم على حلب، في مقابل التزام تركيا الصمت على ما تفعله إسرائيل في جنوب سوريا». وتحدّث تشاندار عن معلومات خطيرة في شأن خطّة تهجير للكورد من حلب على غرار ما حصل سابقاً في عفرين، مطالباً المجتمع الدولي بالتدخّل لمنع ذلك.

العمشات والحمزات من مرتزقة إلى وجهٍ دميم للحكومة المؤقتة في دمشق

روناهي-حمزة حرب:المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط النظام السوري لم تكُن على ما يرام كما أرادها السوريين ولم تعلو عناوين العدالة الانتقالية كما حلم بها الكثيرون بل لم تعدوا أن تكون شكلاً من أشكال تدوير الزوايا وتغيير الملامح والتغطية على الانتهاكات التي دفع الشعب السوري ثمنها باهظاً طيلة سنوات الحرب.. حيث أُعيد تسليط سيوف المرتزقة أمثال الحمزات والعمشات على رقاب السوريين لكن هذه المرة بارتداء ثوب السلطة والحكومة وتحويل الجلاد الى حاكم متنفذ بسلطةِ أمرٍ واقع في معظم المناطق ليكون المجرم أحد أدوات الحكومة ووجهها القبيح الذي يقابله السوريون بين الحين والآخر.

مرتزقة الحمزات والعمشات هما مجموعتان مختلفتان بالتسمية متلاقيتين بالتوجه والهدف والمنشأ فلم تكونا حالة طبيعية أو نتاجاً لتعقيدات الأزمة السورية التي أعقبت عسكرة انتفاضة الشعب السوري عام ٢٠١٢ ولم تنشأ لمحاربة النظام السابق ولم تشتبك معه حتى في معارك إسقاطه نهاية العام ٢٠٢٤ بل أُنشئت لتنفيذ مشاريع الاحتلال التركي ضمن الجغرافية الشمالية من سوريا بعد أن تحولت هذه البقعة الجغرافية إلى مساحةٍ مفتوحة للتشكيلات المسلحة المتعددة الـولاءات، والمتغيرة الأسماء، والمتشابهة في السلوك وهذا نتاج ممنهج لسياسات المحتل التركي للسيطرة والهيمنة على الساحة السوريّة.

تركيا وصناعة الارتزاق

تركيا وخصوصاً بعد العام ٢٠١٥ والتدخّل المباشر لدولٍ عديدة على رأسها الروسي والتركي في المعادلة السورية والتي شكلت لحظة مفصلية من عمر الأزمة، حيث شكلت الظروف بيئةً خصبةً لولادة مجموعات مرتزقة عملت على تفجير الحدود بين "الثورة" و"الاقتصاد الحربي"، وبين "الحماية" و"الهيمنة"، هنا بدأت تتبلور نواة مجموعات ستتحول لاحقاً إلى أدوات للتحكم بالمجتمع والموارد والسكان بعيداً عن أي توجه وطني جامع.

ظهرت في أواخر ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦ ما أُطلق عليها

حينها فرقة الحمزات لتعمل في بداياتها كفصيل محلي في ريف حلب الشمالي، قبل أن يعاد تشكيلها وتوسيعها من قبل المحتل التركي بعد عام ٢٠١٦ ويُزج فيها بمعارك جرابلس ومارع والباب حينها استبدل عناصر مرتزقة داعش الإرهابي لباسهم بإشراف من المحتل التركي الذي دخل المنطقة بهدف الوقوف بوجه قوات سوريا الديمقراطية التي كانت تقود معارك التحرير وتدحر مرتزقة داعش في المدن والبلدات على الشريط الحدودي.

ومع تحرير منبج بات نهر الساجور هو الحد الفاصل بين المناطق التي حررتها قوات سوريا الديمقراطية من مرتزقة داعش وبين المناطق التي لازال المرتزقة متواجدين فيها بثوبٍ جديد أهداهم إياه المحتل التركي في مناطق جرابلس ومارع والباب واستلم زعامتهم المرتزق المدعو "سيف بولاد أبو بكر" الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع غرف العمليات التابعة للداعمين الإقليميين "تركيا وقطر" وهذا ما أتاح له المجال لأن يتم اعتباره أحد أبرز وجوه الاحتلال التركي وأدواته لتنفيذ الأجندات التركية في المنطقة.

في المقابل كانت مرتزقة فرقة السلطان سليمان شاه، المعروفة بمرتزقة "العمشات"، تتشكّل بقيادة أحد شذاذ الأفاق والذي لا يتمتع بأي تاريخ نضالي أو ثوري بل كان يعمل كمُيسّر معاملات في إحدى المنظمات وهو المدعو محمد حسين الجاسم المعروف بأبو عمشة، حيث اعتمد منذ نشأته على خطاب أمني صارم يبرر السيطرة بوصفها "ضرورة لبسط الهيمنة".

منذ السنوات الأولى لتشكيل هذه المجموعات المرتزقة لم تكن تعمل بمنطق الجبهات على الإطلاق، حيث اندمجت تحت مسمى " القوة المشتركة" وعملت بمنطق السيطرة على الأرض والسكان في ظل الاحتلال التركي وهذا ما برز جلياً بوضوح مع دخول هذه المجموعات تحت غطاء عملية الاحتلال التي قادها الاحتلال التركي عام ٢٠١٨ في عفرين المحتلة، فلم يكن السلاح موجهاً إلى خصم عسكري بقدر ما أصبح أداة للهيمنة على المجتمع

> **مجموعتان مختلفتان بالتسمية متلاقيتين بالتوجه والهدف والمنشأ**

المحلي بالقوة وتثبيت سياسات المحتل التركي ونهجه في سوريا.

انتهاكات وعقوبات

شكّل احتلال عفرين وتهجير أهلها وتوطين آخرين في أراضي وممتلكات المهجرين نقطة تحول في مسار مرتزقة الحمزات والعمشات، فعفرين حمامة السلام لسنواتٍ طويلة بعد أن كانت ملجأ لكل السوريين وعلى رأسهم الذين هجرتهم الحرب من مدينة حلب وجدت نفسها عام ٢٠١٨ أمام نموذج جديد من السيطرة المسلحة، يقوم على فرض الأمر الواقع، وتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية بانتهاكات لا حصر لها عبر ممارسات لم تعد خافية على أحد.

فالمرتزق محمد الجاسم الملقب بـ"أبو عمشة" والذي ينحدر من قرية جوصة في ريف مدينة حماة السورية فُرضت عليه عقوبات من الخزانة الأمريكية بسبب ما ارتكبه من انتهاكات بحق المدنيين وتهجيرهم من عفرين المحتلة واستيلائه على أملاكهم وأراضيهم واعتقال الكثير منهم لابتزازهم وفرض التنازل عن ممتلكاتهم مقابل إطلاق سراحهم.

فمنذ اللحظات الأولى والحرب في عفرين قائمة أظهرت هذه المجموعات المرتزقة سلوكها الحقيقي من السلب والنهب فلم يسلم من بطشهم المحال التجارية والبساتين وحتى الأغنام والدجاج، كانت حملات التعفيش تسير بالتوازي مع أزيز الرصاص وصليل المدافع والقصف

> أظهرت هذه المجموعات المرتزقة سلوكها الحقيقي من السلب والنهب

المستمر ما أسفر في نهاية المطاف لتهجير نسبة عُظمة من السكان ومصادرة ممتلكاتهم الخاصة ودفع معظمهم إلى التهجير القسري.

الخزانة الامريكية كانت واضحة في بيانها حين كشفت "أن لواء السلطان سليمان شاه المعروف باسم العمشات" يعرّض السكان الأصليين في المنطقة التي يسيطر عليها للاختطاف والابتزاز، واستهدف سكان عفرين الكرد تحديداً، وكثير منهم يتعرضون للمضايقات والاختطاف وانتهاكات أخرى إلى أن يضطروا إلى هجر منازلهم، أو دفع فدية كبيرة مقابل إعادة ممتلكاتهم أو أفراد عائلاتهم".

وإلى جانب المرتزق "أبو عمشة" استهدفت العقوبات الامريكية أخيه المرتزق الآخر وليد الجاسم الذي يشغل أيضاً دوراً قيادياً في مرتزقة "سليمان شاه"، بما في ذلك العمل كمتزعمٍ لها عندما غادر محمد الجاسم من سوريا للقتال في ليبيا على رأس مجموعاتٍ مرتزقة وبنادق مأجورة تقاتل في الخارج لصالح الاحتلال التركي فالمرتزق وليد الجاسم وجِهت له تهم موثقة بالأدلة القاطعة بالنسبة للخزانة الأمريكية وتتعلق بالاعتداء الجنسي على النساء إلى جانب تنظيمه لعمليات الخطف والسرقة والفدية.

واشنطن فرضت قيود على الشركات التي تتبع لمرتزقة أبو عمشة وتقع معظم مقراتها الرئيسية داخل الأراضي التركية وعلى رأسها شركة "السفير أوتو" لتجارة السيارات ومقرها إسطنبول كما إنها تدير مقراتٍ عدة على امتداد الجغرافية التركية لكن الخزانة الأمريكية وضعتها على قوائم العقوبات. إلى جانب ذلك أنشأ المرتزق أبو عمشة إمبراطورية مالية، حيث نشرت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تقريراً في حزيران ٢٠٢٠، كشفت فيه عن عدة استثمارات تتبع لأبو عمشة في سوريا وتركيا منها مكتب لتجارة السيارات ومطعم في مدينة الريحانية بولاية "هاتاي التركية" بالإضافة إلى شركة عقارات في ولاية كلّس، ومكاتب تحويل أموال بين سوريا وتركيا في ولايتي كلّس وإسطنبول ومدينة الريحانية، فيما قالت إن حجم الدخل السنوي الذي يحققه المرتزق أبو عمشة يصل إلى أكثر من ٣٠ مليون دولاراً امريكياً سنوياً فقط من خلال هذه الاستثمارات التي جاءت على حساب دماء السوريين.

على المقلب الآخر مرتزقة ما تُسمى بـ "فرقة الحمزة" أو كما تُعرف محلياً بـ"الحمزات" "متورطة في عمليات اختطاف وسرقة ممتلكات وتعذيب هي الأخرى، حيث تدير الفرقة المرتزقة أيضاً مراكز احتجاز تأوي فيها أولئك الذين اختطفتهم لفترات طويلة، وأثناء سجنهم غالباً ما يتعرضون للاعتداء والتعنيف الجنسي خارج إطار القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان إلى جانب القمع الوحشي للسكان المحليين، بما في ذلك اختطاف نساء كرديات وإساءة معاملة السجناء بشدة، ما أدى في بعض الأحيان إلى وفاتهم وهذا ما وثقه تقرير للخزانة الأمريكية من خلال فرضها للعقوبات على هذه المجموعة.

لم يكن الكرد في عفرين وحدهم من ارتُكِبت بحقهم الانتهاكات فارتبط اسم المرتزق سيف بولاد "أبو بكر" بحادثة اغتيال الناشط الإعلامي، محمد عبد اللطيف (أبو غنوم) وزوجته الحامل في مدينة الباب بريف حلب الشمالي، بعد أن انتقد سلوك المجموعة عام ٢٠٢٢، حيث أثارت الحادثة توتراً أمنياً كبيراً وحالة غضب واسعة ترجمتها احتجاجات طالبت بإلقاء القبض على المتورطين باغتيال الناشط بشكلٍ مباشر لكن تم تمييع القضية وحرفها عن مسارها ولم تحقق العدالة بذلك. فحادثة اغتيال أبو غنوم هي عيّنة حيّة من سلوك هؤلاء المرتزقة تجاه كل من يعارضهم أو يحاول الكشف عن انتهاكاتهم وجرائمهم ويقول لا لمشاريعهم الخبيثة التي لا تخدم السوريين خصوصاً من يعارض الجرائم التي ترتكب بحث الشعب الكردي في مناطقه الأصلية.

اندماج هجين يُشرعن الانتهاكات

رغم هذا السجل المثقل بالانتهاكات والتجاوزات التي ترقى لجرائم ضد الإنسانية في معظمها جاء التحول الأكثر إثارة للجدل مع الإعلان عن دمج هذه المجموعات المرتزقة رغم عدم تلاقيها إيديولوجياً وتنظيمياً مع هيئة تحرير الشام التي سيطرت على الحكم وشكلت حكومتها المؤقتة على أعقاب سقوط النظام السوري.

تم التسويق لهذا الدمج على إنه خطوة نحو توحيد السلاح وبناء ما أُطلق عليه اسم "جيش وطني"، غير أن غياب أي آلية للمساءلة أو العدالة الانتقالية حوّل الخطوة إلى مصدر قلق واسع للسوريين الذين وصفوها بقولهم المثل الشعبي الشهير" حاميها حراميها".

والمثير للقلق أكثر أن الحكومة المؤقتة وتلبيةً لرؤية المحتل التركي أعطت مناصب قيادية لهؤلاء المرتزقة حتى ولتهم على فرق عسكرية فبات اسم العمشات " الفرقة ٦٢ " فبالتالي هي محاولة لتلميع صورة المرتزقة والتفاف على العدالة التي يبحث عنها السوريون فهذه المجموعات المرتزقة وتحت عباءة الحكومة المؤقتة دخلت إلى الساحل السوري وارتكبت انتهاكات وجرائم لا تكشف إلا عن سلوكها المعتاد والذي تشكلت وفقه وعلى أساسه.

فما أشبه اليوم بالأمس، فما حدث في عفرين من انتهاكات جسيمة فرغم التباعد الزماني والمكاني للجرائم إلا أنه تم تكرارها في الساحل السوري رغم إلباس هؤلاء المرتزقة عباءة الحكومة المؤقتة وهو ما اعتبره السوريون والحقوقيون أنه أخطر ما في هذه المرحلة لأنه سيؤدي وأدى إلى استمرار الانتهاكات على مستويات أقل علنية لكنها أكثر ضراوة نتيجة الحصانة التي ستتمتع بها هذه المجموعات المرتزقة للإفلات من العقاب. فلم تُفتح إلى الآن أي ملفات تحقيق جدية حول مصير آلاف المعتقلين السابقين، ولا حول الممتلكات المصادرة، ولا حول الانتهاكات التي وثقتها منظمات دولية وبالتالي تحولت الحكومة المؤقتة وبشكلٍ رسمي حتى وإن لم تعلن ذلك إلى مظلة سياسية تحمي إرثاً ثقيلاً ومستمراً من الجرائم

> **لم يكن الكرد في عفرين وحدهم من ارتكبت بحقهم الانتهاكات**

والانتهاكات.

ورغم كل ذلك يؤكد حقوقيون إنه من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يُعفي تغيير السلطة أو تشكيل حكومة جديدة من مسؤولية التحقيق والمحاسبة، فالانتهاكات الجسيمة، مثل الاعتقال التعسفي، التعذيب، والتهجير القسري، تُعد جرائم لا تسقط بالتقادم، وتبقى الدولة ملزمة بملاحقتها، سواء ارتُكبت باسمها أو من قبل جهات باتت لاحقاً جزءاً منها.

وهـذا الأمـر ينسحب على حالة مرتزقة الحمزات والعمشات، فإن إدماجهما الهجين في صفوف الحكومة المؤقتة ودون مساءلة يضع الحكومة أمام إشكالية قانونية مزدوجة فهي من جهة تسعى إلى نيل الاعتراف الدولي، ومن جهة أخرى تتجاهل متطلبات أساسية لهذا الاعتراف، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وضمان عدم التكرار ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بحق السوريين.

محللون سياسيون يرون أن حالة الحمزات والعمشات ترغب في وجودها الحكومة المؤقتة كوجهٍ قبيحٍ تظهره للسوريين حينما يتطلب الأمر كي لا تضع نفسها هذه الحكومة في مواجهة مباشرة مع المجتمعين المحلي والدولي وما يجري في حيي الشيخ مقصود والأشرفية هو دليل واضح يقدمه المحللون بأنه لا يعدوا أن يكون تبادل أدوار بين هذه المجموعات المرتزقة الذين يشعلون فتيل التوترات الميدانية والحكومة المؤقتة التي تفاوض سياسياً "قسد" في دمشق لكن في نهاية المطاف تتحمّل دمشق أمام السوريين وأمام القانون الدولي ما تقوم به هذه المجموعات المرتزقة.

تفاهمات بين حكومة الشرع واسرائيل برعاية امريكية

وزارة الخارجية الامريكية/مكتب المتحدث الرسمي

بيان صادر عن حكومات كل من الولايات المتحدة الامريكية، ودولة إسرائيل، والجمهورية العربية السورية:

برعاية الولايات المتحدة، اجتمع مسؤولون إسرائيليون وسوريون رفيعو المستوى في باريس.

وقد أتاحت قيادة الرئيس دونالد ج. ترامب في الشرق الأوسط إجراء مناقشات مثمرة تمحورت حول احترام سيادة سوريا واستقرارها، وأمن إسرائيل، وتحقيق الازدهار لكلا البلدين. وقد توصلت دولة إسرائيل والجمهورية العربية السورية، "الطرفان"، إلى التفاهمات التالية:

-يؤكد الطرفان مجددًا التزامهما بالسعي نحو التوصل إلى ترتيبات دائمة للأمن والاستقرار لكلا البلدين.

-قرر الطرفان إنشاء آلية دمج مشتركة — خلية اتصال مخصصة — لتسهيل التنسيق الفوري والمستمر في ما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخباراتية، وخفض التصعيد العسكري، والانخراط الدبلوماسي، والفرص التجارية، وذلك تحت إشراف الولايات المتحدة.

وستكون هذه الآلية منصة لمعالجة أي خلافات على وجه السرعة والعمل على منع سوء الفهم.

تشيد الولايات المتحدة بهذه الخطوات الإيجابية وتظل ملتزمة بدعم تنفيذ هذه التفاهمات، في إطار جهود أوسع لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. فعندما تتعاون الدول ذات السيادة بطريقة محترمة وبنّاءة، ينطلق الازدهار.

يعكس هذا البيان المشترك روح الاجتماع المهم الذي عُقد اليوم وعزم الطرفين على فتح صفحة جديدة في علاقاتهما لما فيه مصلحة الأجيال القادمة.

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

الاحتجاجات الايرانية ..

طهران تدعو لضبط النفس وسط تحذير أوروبي ووعيد أمريكي

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

استمرت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران مساء الجمعة، لليوم الثاني على التوالي من التظاهرات الليلية التي عمت أنحاء البلاد، رغم انقطاع الإنترنت وتهديدات القيادة الإيرانية، بينما دخل الجيش الإيراني على خط الأزمة، إذ حث الإيرانيين على اليقظة لـ«إحباط مخططات العدو»، متعهدا بـ«حماية المصالح الوطنية والبنية التحتية

الاستراتيجية والممتلكات العامة بالبلاد»، حسبما ورد في بيان، صباح السبت.

وأضاف الجيش في البيان، الذي نقلته وكالات أنباء إيرانية شبه رسمية، أنه «تحت قيادة» المرشد الإيراني علي خامنئي «سيواجه أي مؤامرة»، معتبرا أن «الاحتجاجات من صنع العدو»، متهما إسرائيل بتأجيج الاحتجاجات و«محاولة زعزعة استقرار البلاد» عبر «إشعال فتنة جديدة» بعد حرب الـ١٢ يوما في يونيو الماضي.

بدأت أحدث موجة من الاضطرابات التي اجتاحت إيران في ٢٨ ديسمبر الماضي، عندما احتج تجار في البازار الرئيسي لطهران على فشل الحكومة في إدارة أزمة العملة، والتي أدت إلى ارتفاع هائل في التضخم، ما جعل كثيرا من بين نحو ٩٠ مليون مواطن، غير قادرين على شراء حتى السلع الأساسية.

ومنذ ذلك الحين، امتدت الاحتجاجات إلى جميع أنحاء البلاد.

وكانت احتجاجات مساء الجمعة، واسعة النطاق، إذ اندلعت في مدن مشهد، وتبريز، وأرومية، وأصفهان، وكرج، ويزد، وهمدان، وغيرها، وفقا لشهادات شهود ومقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، على الرغم من انقطاع خدمات الإنترنت والاتصالات الدولية في البلاد.

تهديد امريكي

الى ذلك هدد الرئيس الامريكي دونالد ترمب، الخميس، بضرب إيران «بقوة شديدة»، إذا «بدأت السلطات بقتل المتظاهرين»، وذلك بعدما ترك وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي الباب مفتوحا أمام المفاوضات، محذرا في الوقت نفسه من أن بلاده «مستعدة أيضا للحرب».

وقال ترمب، في مقابلة مع الصحافي المحافظ هيو هيويت: «لقد أبلغتهم أنهم إذا بدأوا بقتل الناس، وهو ما يميلون إلى القيام به خلال أعمال الشغب. لديهم الكثير من أعمال الشغب. إذا فعلوا ذلك، فسنضربهم بشدة»، حسبما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية.

ونقلت وكالة «رويترز» عن وزير الخزانة الامريكي، سكوت بيسنت، قوله إن «إيران الآن تمر بلحظة حرجة للغاية واقتصادها على حافة الانهيار».

في وقت سابق، قال وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إن طهران «لا تزال منفتحة على المفاوضات» مع الولايات المتحدة إذا جرت على أساس «الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

وشدد عراقجي، في تصريحات للصحافيين لدى وصوله إلى مطار بيروت، على أن إيران «مستعدة أيضا للحرب» إذا كان ذلك هو هدف واشنطن، في إشارة إلى تزايد الضغوط الخارجية، بالتوازي مع اتساع الاحتجاجات في الداخل.

وجاءت تصريحات عراقجي في وقت أصدرت الخارجية الإيرانية بيانا شديد اللهجة أدانت فيه مواقف الحكومة والمسؤولين الامريكيين الداعمة للمحتجين في إيران، ووصفتها بأنها «تهديد وتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية».

واتهم البيان واشنطن بـ«الاستغلال السياسي للقضية الإيرانية»، مؤكدا رواية السلطات بأن موجة الاحتجاجات ذات «مطالب اقتصادية»، ومعتبرا أن الجزء الأكبر من تدهور الأوضاع المعيشية يعود إلى العقوبات الامريكية.

على الضفة المقابلة، صعدت أصوات في واشنطن لهجتها. فقد حذرت الغالبية في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكي النظام الإيراني من استخدام العنف ضد المحتجين، في منشور على منصة «إكس»، قال إن الشعب الإيراني انتفض «بشجاعة» في مواجهة «نظام قمعي».

وأضاف المشرعون: «إذا أقدمت طهران على قتل محتجين سلميين بعنف، فسيُنفذ العدل بحقها على الفور». وفي السياق نفسه، كرر السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام تحذير الرئيس الامريكي دونالد ترمب، قائلا إن «ترمب ليس باراك أوباما، ولن يتخلى عن الشعب الإيراني»، وموجها تحذيرا مباشرا إلى «آيات الله وحملة الهراوات التابعين لهم» بأنه «إذا واصلتم قتل شعبكم... فستُقتلون»، مضيفا أن النظام الإيراني «على حافة الانهيار».

وكان ترمب قد قال للصحافيين إن طهران إذا «عادت إلى قتل الناس كما في السابق» فستواجه «ضربة قاسية جدا» من الولايات المتحدة، كما أصدر تحذيرا مشابها عبر منصته «تروث سوشيال».

الرد الايراني

وردت طهران، عبر بيان وزارة الخارجية، الذي وصف الدعم الامريكي للاحتجاجات بأنه «تدخلي ومخادع»، وعده امتدادا لـ«سياسة الضغط الأقصى» بهدف «التحريض على العنف والإرهاب وإحداث الفوضى وانعدام الأمن». مضيفة أن ما تتبعه واشنطن «ليس حربا اقتصادية فقط»، بل «مزيج من حرب نفسية وحملات إعلامية ونشر معلومات كاذبة والتهديد بالتدخل العسكري والتحريض على العنف».

وقال عراقجي إن الولايات المتحدة وإسرائيل «سبق أن جربتا مهاجمة إيران مرة واحدة، وكلما أعادتا المحاولة ستكون النتيجة مماثلة».

إلى ذلك، أعلن الحساب الفارسي لوزارة الخارجية الامريكية على منصة «إكس» أن إيران لا تزال ضمن تصنيف «المستوى الرابع – لا تسافر»، محذرا من مخاطر تشمل «الإرهاب والاضطرابات والاختطاف والاحتجاز غير العادل».

الاتحاد الأوروبي يدين قمع المظاهرات

وأكدت رئيسة المفوضية الأوروبية دعم الاتحاد الأوروبي للمتظاهرين الإيرانيين المحتجين على الأوضاع الاقتصادية، وطالبت بالإفراج عن المعتقلين وإعادة خدمات الإنترنت. من جهتها، دعت رئيسة البرلمان الأوروبي إلى تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية وتوسيع العقوبات. في المقابل، حذر الجيش الإيراني من مؤامرات خارجية وهدد باستخدام القوة ضد المحتجين، وسط استمرار الاحتجاجات رغم القمع وانقطاع الإنترنت.

كما أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، السبت، أن الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب الشعب الإيراني، مؤكدة أن المحتجين سيغيرون مجرى التاريخ.

وأشارت ميتسولا عبر منصة «إكس» إلى أن المحتجين والسجناء السياسيين في إيران بحاجة للدعم، وأن بإمكان أوروبا أن تتحرك عبر تصنيف الحرس الثوري الإيراني «منظمة إرهابية».

وحثت ميتسولا، أوروبا، على توسيع نطاق العقوبات لتشمل كل من يدعم نظام طهران في قمع الاحتجاجات، وقالت: «إيران ستتحرر».

وكان التلفزيون الإيراني نقل عن مصادر أمنية قولها إن السلطات ألقت القبض على عدد كبير من «قادة الشغب في طهران»، وإن التحقيقات الأولية مع قادة الشعب أظهرت «ارتباطهم بجماعة كردية انفصالية».

وفي سياق متصل، دعت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين في الاحتجاجات.

وشددت البعثة، في بيان، على قلقها إزاء معلومات عن إصدار إيران أوامر لقوات الأمن ببدء «حملة قمع حاسمة» لوضع حد للاحتجاجات، كما عبرت عن القلق إزاء تقارير بوقوع انتهاكات في مناطق الأقليات العرقية في إيران.

تحذير ايراني لامريكا

ووجه المرشد الإيراني علي خامنئي تحذيرا مباشرا إلى الرئيس الامريكي دونالد ترمب، متهما المحتجين بالتحرك «لإرضاء رئيس دولة أخرى»، ومؤكدا أن «إيران لن تتسامح مع المرتزقة الذين يعملون لصالح الأجانب»، وأنها «لن تتراجع» في مواجهة ما وصفه بأعمال التخريب.

ونقل موقع خامنئي قوله لمجموعة من أنصاره: «الشباب العزيز حافظوا على جاهزيتكم ووحدتكم»، مضيفا أن «الأمة الموحدة تتغلب على أي عدو»، وأكد أن «إيران لن تتسامح مع المرتزقة الذين يعملون لصالح الأجانب».

وقال خامنئي، في ثاني كلمة له منذ بدء الاحتجاجات، إن المحتجين الإيرانيين «يحطمون شوارعهم من أجل إسعاد رئيس دولة أخرى»، مضيفا أن يدي ترمب «ملطختان بدماء أكثر من ألف إيراني»، في إشارة ضمنية إلى حرب الـ١٢ يوما مع إسرائيل في يونيو (حزيران)، والتي انضمت إليها الولايات المتحدة، بشن ضربات على ثلاث منشآت نووية.

وفي الخطاب الذي بثه التلفزيون الرسمي، قال خامنئي إن ترمب «المتعجرف» سوف «يسقط»، على غرار نظام الشاه الذي حكم إيران حتى انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩.

«حرب هجينة»

وعقب خطاب خامنئي، سارع مجلس الأمن القومي الإيراني إلى إصدار بيان، قائلا إن ما تشهده البلاد يأتي في سياق «حرب هجينة» متواصلة، معتبرة أن «إسرائيل تواصل، منذ الحرب الـ١٢ يوما وحتى اليوم، استهداف الإيرانيين عبر تغيير الأساليب التكتيكية من دون التخلي عن نهجها العدواني تجاه إيران».

وأضاف البيان أن الأحداث الأخيرة، وإن بدأت باحتجاجات على عدم استقرار السوق، «جرى دفعها بتوجيه وتصميم من العدو الصهيوني إلى ساحة انعدام الأمن»، معتبرا أن تصريحات ترمب في الأيام الماضية «تُظهر وجود تصميم مشترك» لزعزعة أمن حياة الإيرانيين. وقال البيان إن الإيرانيين «أجبروا العدو، بتضامنهم الوطني في الحرب، على الإقرار بهزيمة استراتيجية»، مشددا على أن وحدتهم الحالية «ستفشل الحيل التخريبية مجددا».

وشدد البيان على أن «أي إنسان غيور لا يقبل بإهانة الرموز الوطنية، وفي مقدمها العلم»، كما رفض «الإساءة» إلى تمثال الجنرال قاسم سليماني، أو «الاعتداء على رموز الهوية الوطنية». واعتبر أن «انعدام الأمن لأي أمة أمر غير مقبول، أيا كان مصدره».

ولفت بيان المجلس إلى أن الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية «لا يمكن أن يبرر أفعالا تزيد الخسائر الاقتصادية أو تضيف إلى الأزمات حالة من انعدام الأمن»، موضحة أن انتشار القوات الأمنية وقوات إنفاذ القانون يهدف إلى «منع الفوضى وحماية المجتمع». وختم البيان بالتأكيد على أنه «لن يكون هناك أي تساهل مع المخربين»، وأن القوات الأمنية والسلطة القضائية ستتعامل «بحزم» مع أي محاولات لزعزعة الاستقرار.

من جانبه، قال المدعي العام في طهران، علي صالحي، إن من يقدم على التخريب أو إحراق الممتلكات العامة أو الاشتباك مع قوات الأمن سيواجه عقوبة الإعدام.

بزشكيان يدعو إلى ضبط النفس

ودعا الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، إلى «أقصى درجات ضبط النفس» في التعامل مع الاحتجاجات، مشددا على ضرورة «تجنب أي سلوك عنيف أو قسري».

تواصلت الاحتجاجات الشعبية في إيران، لليوم الثاني عشر، وسط تصعيد أمني شمل قطعا شاملا للإنترنت، ومطالبات رئاسية بتجنب العنف.

ودعا الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، إلى «أقصى درجات ضبط النفس» في التعامل مع الاحتجاجات، مشددا على ضرورة «تجنب أي سلوك عنيف أو قسري، والاستماع إلى مطالب الشعب».

وقال بزشكيان، في بيانٍ نُشر على موقعه الإلكتروني، إن الحوار هو السبيل إلى «التواصل الفعال مع المواطنين».

ترمب لن يلتقي بهلوي

وقال رضا بهلوي، نجل الشاه الراحل المقيم في المنفى، للإيرانيين، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي: «أنظار العالم عليكم. انزلوا إلى الشوارع».

وقال ترمب إنه لن يلتقي بهلوي، وإنه «غير متأكد من أن من المناسب» دعمه. وقصفت الولايات المتحدة، الصيف الماضي، إيران، وحذرها ترمب، الأسبوع الماضي، من أنه ربما يهب لمساعدة المحتجين.

وعلى منصته «تروث سوشيال»، أعاد ترمب نشر مقطع فيديو يظهر مظاهرات حاشدة في وسط مدينة مشهد، مركز محافظة خراسان شمال شرقي إيران ومسقط رأس المرشد الإيراني علي خامنئي، وعلق قائلا: «أكثر من مليون شخص يتجمعون: ثاني أكبر مدن إيران باتت تحت سيطرة المحتجين، وقوات النظام تغادر».

مقتل العشرات

وقالت وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (هرانا)، ومقرها الولايات المتحدة، إن الحملة الأمنية لإخماد الاحتجاجات أسفرت عما لا يقل عن ٦٢ شخصا منذ بدء المظاهرات في ٢٨ ديسمبر، بينهم ١٤ من عناصر الأمن و٤٨ متظاهرا، فيما تم توقيف أكثر من ٢٢٧٠ آخرين.

من جهتها، قالت منظمة «حقوق الإنسان في إيران»، ومقرها أوسلو، إن «٥١ متظاهرا على الأقل بينهم تسعة أطفال تحت سن ١٨ عاما قتلوا وأصيب المئات غيرهم بجروح في الأيام الـ١٣ الأولى لموجة الاحتجاجات الجديدة في أنحاء إيران».

وأفادت وكالة «تسنيم» التابعة لـ«الحرس الثوري» بمقتل عدد من ضباط الشرطة خلال الليل. وبدورها، ذكرت منظمة «هنجاو» الكردية لحقوق الإنسان أن ١٠ من قوات «الحرس الثوري» على الأقل قتلوا في مواجهات مسلحة بمحافظة كرمانشاه غرب البلاد.

وعبر فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عن «انزعاجه الشديد» إزاء التقارير الواردة عن وقوع أعمال عنف وانقطاع الاتصالات.

ماذا لو قصفت الولايات المتحدة إيران؟

في لحظة إقليمية بالغة الهشاشة، أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إشعال الجدل بشأن احتمالات المواجهة المباشرة مع إيـران، بعدما لوح علنا باستخدام القوة العسكرية ردا على قمع الاحتجاجات الداخلية. هذه التهديدات، التي أُطلقت خلال فترة زمنية وجيزة، فتحت باب التساؤل ليس فقط حول نيات واشنطن، بل أيضا حول التداعيات الفعلية لأي ضربة جوية أمريكية محتملة، سواء على الداخل الإيراني، أو على توازنات السلطة، أو على مستقبل الدولة نفسها.

في هذا السياق، يحلل الباحث الأمريكي الإيراني الأصل أرمان محموديان، ما الذي سيحدث فعليا إذا تحولت التهديدات إلى صواريخ.

وقال محموديان، الباحث في معهد الأمن القومي والعالمي بجامعة جنوب فلوريدا، إن الرئيس الأمريكي وجه، خلال فترة زمنية قصيرة، رسالتين مباشرتين إلى طهران، لوح فيهما بأن الجيش الأمريكي في حالة جاهزية قصوى، مؤكدا في الوقت نفسه أن قتل المتظاهرين السلميين سيقابَل برد قاسٍ.

حذر رئيس السلطة القضائية الإيرانية، اليوم الأربعاء، المحتجين من أن أي تعاون مع أعداء

الجمهورية الإيرانية لن يُغتفر، متهما إسرائيل والولايات المتحدة باستخدام أساليب متعددة لزعزعة استقرار إيران.

وأضاف الكاتب أن هذه التصريحات فجرت نقاشا واسعا داخل إيران وخارجها بشأن أهدافها الحقيقية: هل تندرج في إطار حرب نفسية تهدف إلى إرباك النظام ورفع معنويات المحتجين؟ أم تمثل مؤشرا على استعداد فعلي لاستخدام القوة العسكرية؟ أم أنها مجرد ورقة ضغط إضافية لدفع طهران إلى طاولة التفاوض وفق الشروط الأمريكية؟

ويرى الكاتب أن السؤال الجوهري لا يكمن في تحديد الدافع الغالب وراء هذه التهديدات، بقدر ما يتمثل في استشراف ما قد يحدث داخل إيران إذا ما نُفذت الضربة فعلا، وما قد تتركه من آثار عميقة على الداخل الإيراني وتوازنات السلطة فيه.

> **ترامب وجه رسالتين مباشرتين إلى طهران**

كيف تؤثر الضربات الجوية في الاحتجاجات؟

وتابع الكاتب أن أي تقييم جدي للتداعيات المحتملة لا بد أن ينطلق من حجم الضربة ونوعية أهدافها؛ فالضربة الرمزية تختلف جذريا عن حملة قصف واسعة، كما أن استهداف البنية العسكرية لا يعادل استهداف القيادة السياسية. ومع ذلك، يؤكد أن أي هجوم أمريكي، أيا كان نطاقه، سيُطلق سلسلة من التفاعلات الداخلية التي يصعب تجنبها.

أولا، ستتأثر معنويات وتماسك الأجهزة الأمنية، إذ سيجد النظام نفسه في مواجهة تهديد مزدوج يتمثل في احتجاجات داخلية وضغط عسكري خارجي، في وقت لم تتعافَ فيه المنظومة الأمنية بالكامل من تداعيات المواجهات السابقة.

ثانيا، قد تتسارع مظاهر التردد والانشقاق الصامت داخل بنية النظام، ولا سيما في أوساط العناصر المرتبطة به بدوافع مصلحية أكثر منها أيديولوجية.

ويوضح الكاتب أن أي إحساس بتراجع السيطرة أو بارتفاع المخاطر الشخصية قد يدفع بعض هؤلاء إلى الانسحاب أو الامتناع عن الامتثال للأوامر.

ثالثا، قد تسهم الضربة في تعميق الانقسامات داخل النخبة الحاكمة بين تيار براغماتي يدعو إلى التهدئة واحتواء الأزمة، وآخر متشدد يرى في التصعيد اختبارا وجوديا للبقاء. ويؤكد الكاتب أن مثل هذا الانقسام قد يفضي إلى شلل في عملية صنع القرار في لحظة بالغة الحساسية.

قالت وسائل إعلام رسمية إن محتجين إيرانيين حاولوا اقتحام مبنى حكومي محلي في إقليم فارس الجنوبي، اليوم الأربعاء، في رابع يوم من المظاهرات بسبب غلاء المعيشة، مما دفع الحكومة إلى عرض غير معتاد للحوار.

حين يتحول الخوف إلى قمع دموي

وأشار الكاتب إلى أن تفاعل هذه العوامل مجتمعة قد يُضعف قدرة النظام على احتواء الاحتجاجات، لكنه قد يدفعه في المقابل إلى حالة من الذعر.

وأضاف أن أخطر ما في هذا السيناريو هو احتمال لجوء الأجنحة الأكثر تشددا إلى تسريع وتيرة القمع باستخدام مستويات غير مسبوقة من العنف.

وأوضح أن منطق «تنظيف الداخل» قبل مواجهة الخارج قد يغري المتشددين بتوظيف القوة المفرطة لإخماد الشارع سريعا، سواء بدافع الحسم أو خوفا من القتال على جبهتين في آن واحد. ولفت الباحث إلى أن تأطير الاحتجاجات بوصفها مؤامرة خارجية يسهل تبرير التعامل مع المتظاهرين باعتبارهم أعداء لا مواطنين، مشيرا إلى تصريحات متشددة صدرت أخيرا عن مسؤولين قضائيين إيرانيين.

إيران على حافة الفوضى المفتوحة

وتابع الكاتب أن العنف، رغم إغراءاته للأنظمة السلطوية، غالبا ما يخلق أزمات بقدر ما يحل. فحين يتحول الصراع إلى معادلة صفرية، يصبح كل طرف تهديدا وجوديا للآخر، ما يفتح الباب أمام انزلاق البلاد إلى صراع مفتوح.

وأضاف أن الجغرافيا الإيرانية المعقدة، ووجود شبكات مسلحة على الحدود الشرقية، ونشاط جماعات كردية في الغرب، كلها عوامل تجعل البلاد عرضة لتفكك أمني إذا ضعفت قبضة المركز. وفي مثل هذه البيئات، تتحرك الفصائل المسلحة والشبكات الإجرامية سريعا لملء الفراغ.

دعا الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، اليوم الأربعاء، إلى «عدم اتخاذ أي إجراء» ضد المتظاهرين، وإلى التمييز بينهم وبين «مثيري الشغب»، وفقا لتصريحات نقلتها وكالة «مهر» للأنباء.

إذا سقط النظام... من يحكم؟

وأوضح الباحث أن السؤال الأخطر لا يتعلق بسقوط النظام فحسب، بل بما بعده. فرغم تزايد الحضور الرمزي لأنصار ولي العهد السابق رضا بهلوي، فإن التيار الملكي يفتقر إلى بنية تنظيمية فاعلة داخل إيران قادرة على فرض الاستقرار فورا.

وأضاف الكاتب أن هذا الفراغ قد يسمح لقوى محلية مسلحة أو شبكات نفوذ متفرقة بالتحرك أولا، ما يجعل الانتقال السياسي صراعيا لا سلسا، ويطيل أمد العنف بدل إنهائه.

> **"الضربة الأمريكية، إن وقعت، لن تكون مجرد حدث عسكري عابر"**

ضربة تغير كل شيء

خلص الكاتب إلى أن الضربة الأمريكية، إن وقعت، لن تكون مجرد حدث عسكري عابر، بل نقطة تحول عميقة في الديناميات السياسية الإيرانية، بتداعيات يصعب عكسها. فمصير البلاد سيتحدد بتفاعل معقد بين حجم الضربات، واستمرار الضغط الشعبي، وتماسك النخبة، وسلوك الأجهزة الأمنية في الساعات والأيام الأولى.

وأكد الباحث أن الأزمات الكبرى نادرا ما تسير وفق الخطط المرسومة؛ إذ تنهار سلاسل القيادة، وتتبدل الولاءات، وتتكاثر الأخطاء. وما هو واضح، بحسب الكاتب، أن أي تدخل عسكري خارجي خلال احتجاجات داخلية سيعيد رسم المشهد الإيراني بطرق لا يمكن التحكم في مساراتها بسهولة.

فاطمة الصمادي:

الاحتجاجات الإيرانية بين محرك الاقتصاد والمجتمع وحسابات التدخل الامريكي الإسرائيلي

*مركز الجزيرة للدراسات

تُجمع التصريحات القادمة من إيران على أن موجة الاحتجاجات الأخيرة في إيران بدأت من بوابةٍ مطلبية-اقتصادية (غلاء المعيشة، تدهور العملة، التضخم والركود) ثم أخذت تتجه تدريجيا نحو «تسييس»المطالب، بالتزامن مع تعقيد البيئة المحيطة بإيران إقليميا ودوليا. فقد دخلت الاحتجاجات يومها الثامن مع تحولٍ في بعض الشعارات من المعيشي إلى السياسي. ولا يمكن تجاهل البعد الرمزي في كون هذه الاحتجاجات بدأت من بازار طهران، يوم ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، احتجاجا على انهيار الريال وتفاقم الأزمة الاقتصادية، قبل أن تمتد إلى مدن أخرى.

على المستوى الميداني-الأمني يُسجل تصعيد نوعي في كلفة الاحتجاجات وفي طريقة توصيفها؛ إذ يجري الإعلان عن مقتل ٤ أشخاص على الأقل في غرب البلاد وتحدثت وكالة مهر عن مقتل عنصر من الحرس الثوري بعد محاولة محتجين اقتحام مركز للشرطة، مع تقديرات متفاوتة لمدى الانتشار. ويعكس هذا التباين ساحة موازية للصراع هي «حرب الأرقام والتوصيف»؛ حيث تتحول الإحصاءات ذاتها إلى أداة في بناء السرديات المتنافسة حول طبيعة الحراك وحدود استخدام القوة.

داخليا، يبرز نمط «الاحتواء المشروط بالردع» بوصفه آلية إدارة الأزمة؛ ففي حين أقر القائد الأعلى، آية الله علي خامنئي، بأن مطالب المحتجين على خلفية غلاء المعيشة «محقة»، فإنه في الوقت نفسه وضع خطا فاصلا بين «المتظاهرين» و«مثيري الشغب»، مؤكدا أن الحوار لا جدوى منه مع الفئة الثانية وأنه «يجب وضع حد لهم». ويعزز هذا الفصل السردي شرعية الانتقال من الاعتراف الجزئي بالمطالب إلى التوجه نحو المقاربة الأمنية، خصوصا مع تداول روايات رسمية مدعمة بـ«الفيديو» عن قنابل حارقة وإشهار سلاح ووقائع عنف في مناطق مثل دارشهر وقم.

في المقابل، تتكثف الروايات التي تربط ما يحدث بالتهديد الخارجي؛ إذ تَظهر تصريحات ترامب عن احتمال

الحالة الاحتجاجية محكومة بثلاث حلقات متداخلة

التدخل إذا استُخدمت القوة ضد المتظاهرين بوصفها عاملا مضاعفا للتوتر، لا مجرد تعليق سياسي. وقد قابلت طهران ذلك باستنكار رسمي واضح: فقد وصف وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، هذا التهديد بأنه «غير مسؤول وخطير» وأكد جاهزية القوات المسلحة للرد على أي انتهاك للسيادة، بينما ذهب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، على لاريجاني، إلى أن تصريحات ترامب ومواقف مسؤولين إسرائيليين تكشف «الخلفية الحقيقية» للاحتجاجات. وهو ما يشكل دينامية دائرية: كلما ارتفع «سقف الخارج»الخطابي، اتسعت قابلية الداخل لإعادة تأطير الحراك بوصفه مسألة سيادة وأمن قومي.

تنظر إسرائيل إلى هذه الاحتجاجات بوصفها «فرصة» تراها بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية للدفع باتجاه إسقاط النظام أو إضعافه، لكن ذلك مصحوب بصمت حذر في المؤسسة الرسمية الإسرائيلية خشية رد إيراني «غير تقليدي» قد يستهدف العمق الإسرائيلي، وصعوبة التنبؤ بمآلات الاحتجاجات. بهذا المعنى، تُقرأ الاحتجاجات داخل إسرائيل ضمن معادلة «الاستثمار مع تجنب الارتداد»، وهو ما يفسر لماذا تُسرع طهران في تحويلها إلى ملف سيادي-أمني.

والسؤال هنا يتعلق بالربط بين التوقيت العسكري والاحتجاجات: هل تُشن ضربةٌ الآن استثمارا لظروف «احتجاجات داخلية» وضعف تحالفات إيران الإقليمية، أم يُنتظر دعم امريكي أوضح من إدارة ترامب؟ ويُقدم هذا بوصفه «معضلة إستراتيجية عاجلة» لأن إيران، بحسب مقال نشرته الجزيرة نت، واصلت إعادة بناء منظومتها الصاروخية. هنا يتقاطع الداخلي بالخارجي على نحوٍ مباشر: الاحتجاج ليس فقط مؤشرَ اضطرابٍ اجتماعي بل مدخلَ حساباتٍ في تقديرات الردع والهجوم، وهو ما يعقد تهدئة الداخل لأن أي تصعيد خارجي يزيد حساسية السلطة تجاه كلفة التراخي.

إن ما يحدث في ٢٠٢٦ يمكن قراءته بوصفه امتدادا لبنية احتجاجية متكررة في الجمهورية الإسلامية؛ فهناك احتجاجات ٢٠١٩ التي اندلعت عقب رفع أسعار البنزين بنسبة ٥٠٪ وحينها لم تكن حدثا جديدا، لكن إيران شهدت موجات احتجاج متعددة (منها ٢٠٠٩ و٢٠١٧ و٢٠١٩). ولذلك يمكن وصف «الحالة الاحتجاجية» بأنها باتت واقعا سياسيا-اجتماعيا يتسع ويطرح أسئلة الاستقرار وإدارة السياسة العامة. ولعل الملاحظة التي تُسجل على موجات الاحتجاج أنها تأخذ شيئا فشيئا طابعا عنيفا مسلحا في بعض المناطق.

وفي محاولة تفسيرية، يمكن القول بأن الاحتجاج «مكفول دستوريا» في القانون الإيراني، لكن عمليا لا تمتلك إيران إستراتيجية واضحة للتعامل مع الاحتجاج وفق بنود الدستور، وغلبت الصيغة الأمنية على إدارة جميع حالات الاحتجاج؛ صحيح أن الدولة قادرة على «لجم» الاحتجاجات، لكن ثمن ذلك هو غَلَبة الصبغة الأمنية وسيطرة نخبة أمنية على مجريات الأمور. وعند إسقاط هذا على احتجاجات إيران في ٢٠٢٦، يمكن فهم خطاب آية الله علي خامنئي الذي يميز بين المتظاهر ومثير الشغب، والخطاب الحكومي الذي يتحدث عن حماية الممتلكات العامة والجاهزية للرد على أي مساس بالسيادة بوصفهما جزءا من مقاربة ضبط تعيد إنتاج النمط ذاته: اعتراف بالمطلبية بفعل بُعدها الحقيقي والواقعي مقابل شرعنة انتقال إلى المقاربة الأمنية حين تنتقل الحالة الاحتجاجية إلى البعد العنفي وكذلك في مواجهة التدخل الخارجي.

المجتمع الاحتجاجي عقب الثورة

في بحث لهما حول ثنائية الاحتجاج والثبات السياسي في الجمهورية الإسلامية، يرى غلام رضا خواجة سروي وسيد جـواد حسيني أن الجمهورية الإسلامية كنظام سياسي واجهت قضية الاحتجاج السياسي. وأظهرت حالاتُ الاحتجاج التي جاءت بعد سنوات من انتصار الثورة نمو الحالة الاحتجاجية في المجتمع الإيراني. فقد شهدت إيران احتجاجات في الأعوام ١٩٨١ و١٩٩٢ و١٩٩٩ و٢٠٠٩ و٢٠١٧ و٢٠١٩، و٢٠٢٢، وأخيرا في ٢٠٢٦. وبالرغم من وجود عنوان واضح لكل من هذه الاحتجاجات إلا أنها مع الزمن باتت مسألة متعددة الأبعاد بالنسبة للجمهورية الإسلامية، كما أنها باتت واقعا سياسيا لا يمكن إنكاره، كما لا يمكن إنكار مسبباته الداخلية، ولذلك نجد دعوات تقول بضرورة الإقرار بأنها حالة متزايدة تحتاج إلى مقاربة مختلفة غير الإنكار. ولعل الملاحظة التي تُسجل هنا أن الوسط البحثي والأكاديمي قد بحث في الحالة الاحتجاجية بصورة مغايرة للمقاربة السياسية والأمنية من قبل المسؤولين، ويمكن رصد عشرات الأبحاث والرسائل الجامعية التي تناقش الفعل الاحتجاجي في إيران ومسبباته وآثاره خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي. ويخلص عدد كبير منها إلى أن الاحتجاجات السياسية واحد من أهم مؤشرات حالة عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية الإسلامية. ويميل بعض الباحثين، الذين قدموا مداخلاتهم في مؤتمر مركز الجزيرة حول إيران، إلى القول بأن الإضرابات والاحتجاجات بسبب التضخم وتراجع الحالة الاقتصادية وتدني الرواتب هي جزء من أبجديات المجتمع الإيراني، وأنها حالة سياسية تعود في تاريخها إلى ما قبل الثورة. والمجتمع الإيراني في بنيته هو مجتمع احتجاجي، كما يصفه حسين بشيريه. فضلا عن ثقافة التشيع والبُعد الثوري والذي جرى الترويج له كَلَب للفكر السياسي الشيعي، ويمكن هنا العودة إلى ثورة المشروطة، وتأميم النفط وحركة مصدق، وثورة الغابة، وانتفاضة خرداد ١٩٦٣، والثورة الإسلامية نفسها، وما تلاها

> **الاحتجاج ليس فقط مؤشر اضطراب اجتماعي بل مدخل حسابات**

من احتجاجات. يرتبط ذلك بصورة كبيرة بـ»الحق في الاحتجاج السياسي»، وعلى الرغم من أن ذلك مكفول في الدستور الإيراني في المادة ٢٧ منه حيث تقر المادة بـ»حق الاحتجاج السياسي» للمواطنين، لكن تطبيق هذا النص يشوبه الكثير من اللبس والخلل.

وضمن ما سبق، يمكن الحديث عن ثلاث حلقات متداخلة في الحالة الإيرانية:

(١) محفزات اقتصادية تولد احتجاجا مطلبيا سريع الاشتعال (كما في رفع أسعار البنزين ٢٠١٩ أو تدهور العملة والتضخم ٢٠٢٥/٢٠٢٦)، أو اجتماعيا، كما حدث بعد مقتل مهسا أميني وموضوع فرض الحجاب.

(٢) انتقال متكرر من المطلبية إلى التسييس ثم إلى الأمننة عبر ثنائية «التظاهر/الشغب».

(٣) قابلية عالية للتدخل الخارجي تُغذيها تصريحات واشنطن ونقاشات إسرائيل حول استثمار اللحظة، وهو ما يدفع المؤسسة الحاكمة إلى تشديد لغة السيادة والردع بوصفها أداة لإغلاق نافذة التدخل الخارجي وإعادة ترتيب الداخل.

***باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامة طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حاليا باحثا أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.**

رون بن يشاي:

لا مصلحة لإسرائيل بمهاجمة إيران.. وسقوط النظام مستبعدٌ حاليا!

يديعوت أحرونوت/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

لا يبدو كأن الاضطرابات في إيران ستؤدي إلى إسقاط النظام في هذه المرحلة الزمنية؛ أولا، لأن نظام آيات الله يمتلك ما لا يقل عن طبقتين من الحماية: الحرس الثوري، والعنصر الأهم هو الباسيج - وهي ميليشيات تعمل تحت قيادة الحرس الثوري، وتُعد أداة القمع الرئيسية. نرى ذلك بوضوح في مقاطع الفيديو: يتحركون في الشوارع على متن دراجات نارية ومركبات رباعية الدفع وسيارات، ويقمعون الاحتجاجات بكفاءة.

علاوة على ذلك، يوجد عامل آخر يحمي النظام في إيران، وهو الجيش الإيراني؛ في الواقع، يوجد في إيران جيشان: الحرس الثوري والجيش الإيراني النظامي.

عادة، الجيش مكلف حماية الحدود والدفاع الخارجي عن إيران، بينما يعمل الحرس الثوري والباسيج داخل البلد، وهما جهتان تمتلكان قوة كبيرة. يجب التذكير بأن شاه إيران سقط في سنة ١٩٧٩، عندما رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين، لكن لا توجد مؤشرات إلى أن هذا السيناريو سيتكرر الآن مع الحرس الثوري، أو الباسيج، إذ لا تزال دوافعهم إلى الدفاع عن النظام مرتفعة، على ما يبدو.

أما المتظاهرون، فيبدو أنه ليس لديهم فرصة حقيقية

أمام هذه القوى حاليا، لأن أعدادهم قليلة نسبيا، ولا يهددون مؤسسات الحكم بشكل فعلي؛ لذلك، فإن عدد القتلى بينهم منخفض نسبيا، ويُقاس بالعشرات، وليس بالمئات، مثلما حدث في موجات الاحتجاج السابقة في السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٩ و٢٠٢٢.

العامل الثاني هو غياب القيادة لدى المتظاهرين، إذ لا توجد جهة تخطط، أو توجه، أو توحد تحركاتهم، أو تحدد أهدافا ومطالب واضحة. يطالب بعض المحتجين بتحسين الأوضاع الاقتصادية: مزيد من الكهرباء، مزيد من المياه، والوظائف، وبشكل خاص إنقاذ العملة الإيرانية (الريال) التي انهارت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق؛ هناك آخرون يحملون النظام المسؤولية، ويريدون إسقاطه، لكن لا توجد غاية موحدة؛ فالطلاب يحتجون من أجل مطلب، وتجار البازار من أجل مطلب آخر، وفي المقابل، يُظهر النظام تعاطفا نسبيا، وبشكل خاص مع الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي، وهناك مؤشرات إلى أنه مستعد للاستجابة لبعض هذه المطالب.

السبب الثالث لعدم توقع سقوط النظام هو أنه لا يبدو كأن أي طرف خارجي سيتدخل، لا الرئيس الامريكي دونالد ترامب، على الرغم من تهديداته، ولا إسرائيل، والسبب بسيط: يدركون في المؤسسة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية أن أي هجوم على إيران الآن سيقضي حتى على الفرصة الضئيلة في إسقاط النظام، لأن الشعب الإيراني سيتوحد حوله، على غرار ما حدث في سياقات سابقة، مثل الحرب الإيرانية العراقية.

أما بالنسبة إلى ترامب، فعلى الرغم من تهديداته ونبرته الهجومية، فإن شن هجوم في الشرق الأوسط مسألة معقدة، هناك كثيرون من المدنيين والجنود الامريكيين في المنطقة، الذين يمكن لإيران استهدافهم، ردا على أي هجوم، فضلا عن إمكان استهداف إسرائيل.

نجحت إيران في إنتاج أكثر من ألفَي صاروخ، وزاد عدد منصات الإطلاق لديها، وهي قادرة على إلحاق أضرار كبيرة وإحداث خسائر بشرية، بما في ذلك استهداف جنود امريكيين في العراق في قواعد كبيرة، مثل «عين الأسد»، وفي المناطق الكردية، وكذلك ضرب القاعدة الامريكية الأكبر في قطر (العديد)، فضلا عن منشآت امريكية وسعودية داخل السعودية – لقد سبق أن استهدفت هذه الأهداف فعلا.

> **يوجد عامل آخر يحمي النظام في إيران، وهو الجيش الإيراني**

إن أي هجوم على إيران سيتطلب استعدادا عسكريا ولوجستيا واسعا من إسرائيل والولايات المتحدة معا، من أجل صد الضربة الانتقامية الإيرانية. هذا الاستعداد يحتاج إلى وقت وجهد كبيرَين، لذلك، من غير المرجح أن يحدث في المستقبل القريب، أو في الظروف الحالية.

من المهم أيضا التذكير بأن ترامب هدد بالتدخل في حال قتلَ النظام الإيراني أعدادا كبيرة من المتظاهرين. في الوقت الحالي، يتبع النظام – بتوجيهٍ من المرشد الأعلى علي الخامنئي – استراتيجيا داخلية يمكن وصفها بـ»الاحتواء المرن»، مفادها بأن تنسحب القوات من الأماكن التي لا يهدد فيها المتظاهرون مؤسسات الحكم، أو البنية التحتية الحيوية، ولا يُستخدم الرصاص الحي إلا في حالات محدودة، وبشكل دقيق.

في معظم الأحيان، تكون الأصوات والانفجارات التي تُسمع في مقاطع الفيديو ناتجة من وسائل تفريق

التظاهرات، مثل قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، لذلك، لا توجد ذريعة حقيقية لترامب لمهاجمة إيران حاليا.

إن أحد أسباب التركيز الإعلامي الكبير على هذا الموضوع، وتصاعُد القلق داخل إسرائيل، هو التفاهمات التي توصل إليها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع الرئيس ترامب خلال زيارته الأخيرة. لقد صرح ترامب بوضوح بأنه سيتحرك فورا، إذا استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم، أو برنامجها النووي، أما بخصوص الصواريخ الباليستية، فقال: «سنتحرك، لكننا سنفحص الوضع».

حتى الآن، لم تستأنف إيران برنامجها النووي، لكنها استأنفت إنتاج الصواريخ الباليستية، ومع ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي دمر جزءا كبيرا من قدرات الإنتاج خلال عملية «شعب كالأسد»، وبشكل خاص المعدات اللازمة لإنتاج الوقود الصلب للصواريخ الدقيقة والبعيدة المدى. ووفق تقارير إيرانية، اندلع حريق مؤخرا في مصنع أمونيا يُستخدم كمكون في وقود الصواريخ.

لم تصل إيران بعد إلى قدرة إنتاج كاملة للصواريخ، فهي تنتج، لكن ليس بكميات تشكل خطرا فوريا، وربما تصل إلى ذلك خلال بضعة أشهر، عندها ستعود مسألة الهجوم إلى الواجهة.

إن التدريبات الصاروخية وتدريبات الطائرات المسيرة التي أجراها الحرس الثوري موجهة إلى الداخل أساسا، وإلى ردع إسرائيل والولايات المتحدة عن استغلال ضُعف إيران خلال الاضطرابات؛ يخشى الإيرانيون من إسرائيل بشدة، لكن هذه التدريبات ليست مؤشرا إلى نية الهجوم.

حاليا، ليس لإسرائيل، أو للولايات المتحدة، مصلحة حقيقية في مهاجمة إيران، باستثناء حقيقة واحدة، وهي أن إيران شبه مكشوفة جوا، بعد تدمير منظومات الدفاع الجوي، في معظمها، وهذا يشكل إغراء عسكريا، لكنه لن يحقق إنجازا كبيرا يتجاوز ما تحقق فعلا.

هناك احتمال معقول لأن تؤدي الاضطرابات والضغوط الداخلية إلى تسريع المفاوضات مع الولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى اتفاقٍ يشمل البرنامج النووي والصواريخ، ومنع النشاطات التخريبية الإقليمية.

هذا هو السيناريو الذي يريده كل من إسرائيل والولايات المتحدة: اتفاق يبعد الخطر الإيراني أعواما طويلة، ويمنع تهديد الدول العربية السنية المعتدلة وإسرائيل، ويحد من نشاط إيران، عبر وكلائها.

> **نجحت إيران في إنتاج أكثر من ألفي صاروخ، وزاد عدد منصات الإطلاق لديها**

إلى أن يتضح ما إذا كان هذا المسار ممكنا، من المرجح أن تمتنع إسرائيل والولايات المتحدة من شن هجوم، كذلك إيران نفسها، لن تهاجم إسرائيل، لأن أي هجوم سيمنح إسرائيل والولايات المتحدة ذريعة لاستغلال ضُعف إيران وتوجيه ضربة قاصمة إلى النظام.

إن أي هجوم إيراني على إسرائيل سيؤدي إلى استهداف الحرس الثوري والباسيج والجيش الإيراني – هذه القوات هي أعمدة النظام – ومن دونها، سينهار النظام خلال فترة قصيرة.

لذلك، لا مصلحة لإيران في مهاجمة إسرائيل، ويجب على الجمهور في إسرائيل أن يهدأ وينتظر ما ستكشفه الأسابيع والأشهر المقبلة.

مايكل أوهانلون:

وهم الانعزالية الامريكية

لماذا لم يكن ينبغي لأحد أن يتوقع تراجع ترمب؟

*مجلة «فورين أفيرز» الامريكية

بسبب ازدرائه للحلفاء وموقفه العدائي تجاه الهجرة، غالبا ما يصف المحللون والمعلقون أسلوب قيادة الرئيس الامريكي دونالد ترمب بأنه ارتداد إلى النزعة الانعزالية التي طبعت الولايات المتحدة في القرن الـ ١٩، وهو طرح صحيح جزئيا، فسياسة ترمب للأمن القومي ليست جديدة

> سياسة ترمب امتداد لتقليد امريكي قديم يقوم على تعظيم القوة والنفوذ

في جوهرها وتركيزها، بل تستحضر نهج عدد من رؤساء الولايات المتحدة الأوائـل، بمن فيهم جيمس مونرو وأندرو جاكسون وجيمس بولك ووليام ماكينلي، وفي مطلع القرن الـ ٢٠ ثيودور روزفلت، ولكن لم يكن أي من هؤلاء الرؤساء انعزاليا وكذلك ترمب، وأوجه التشابه إن وُجدت فهي من نوع مختلف، وتتعلق أكثر بتعظيم النفوذ الامريكي لا بتقليص دور الولايات المتحدة في العالم.

إن النظر إلى ترمب من زاوية تاريخية قد يخفف شيئا من قلق الذين يرون سياسته الخارجية صادمة وغير مسبوقة، فهو يذكّر بأن الولايات المتحدة عبر تاريخها كانت دائما جريئة ومندفعة على الساحة الدولية، وقد يكون ذلك مفيدا عندما تكون حازمة في الدفاع عن مصالحها وحلفائها، لكنه كثيرا ما قادها أيضا إلى متاعب كبيرة، عندما ينسى الامريكيون أنهم يميلون أصلا إلى استخدام القوة ويحاولون إقناع أنفسهم بأنهم شعب مسالم.

كثيرا ما تدخلت الولايات المتحدة في الشؤون الدولية منذ أيامها الأولى، فخاضت حربا غير معلنة مع فرنسا وقراصنتها المدعومين في منطقة الكاريبي بين عامي ١٧٩٨ و١٨٠٠، وواجهت قراصنة البربر في البحر الأبيض المتوسط بين عامي ١٨٠١ و١٨١٥، وخلال القرن الـ ١٩ عملت على توسيع حدودها الإقليمية وزادت من نشاطها في المحيط الهادئ وآسيا، وبعد بضع حروب برية، وتعزيز أكثر جدية لأسطولها البحري، دخلت الولايات المتحدة مع مطلع القرن الـ ٢٠ نادي القوى العظمى عن قصد وبقرار مقصود، وبدأت تقيس حجم أسطولها وقدراتها مقارنة بالقوى الكبرى الأخـرى، وعلى رغم محاولات واشنطن النأي بنفسها عن الحروب الأوروبية لكنها انجرت إلى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧، والفترة الوحيدة التي يمكن القول إن الولايات المتحدة حاولت فيها حقا تبني شكل من أشكال العزلة كانت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الـ ٢٠ حين فككت معظم قدراتها العسكرية وانفصلت عن الشؤون العالمية.

وصحيح أن الإستراتيجية الامريكية الكبرى ربما مالت نحو الانعزالية خلال تلك المرحلة، إلا أن إستراتيجية الدفاع الامريكية استمرت في التطور مع ظهور مفاهيم وتقنيات جديدة لحروب حاملات الطائرات والقتال الجوي والهجمات البرمائية، ومع دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية تبين أن تلك التطورات كانت حاسمة، وبمجرد انتهاء الحرب وبدء سقوط الستار الحديدي، أصبح أنصار الانعزالية الامريكية نادرين، وظلوا كذلك.

وعلى غرار معظم أسلافه أظهر ترمب نفسه سياسيا فاعلا على الساحة الدولية لا رئيسا انعزاليا، فمنذ توليه منصبه في يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٥ ادّعى أنه أنهى ثمانية نزاعات عالمية، وانضم لجهود حثيثة لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وأعاد تأكيد التزامه بـ «الناتو» خلال قمة الحلف عام ٢٠٢٥، ونفّذ ضربة جوية محدودة لكنها بالغة الأهمية على مواقع نووية إيرانية، وعزّز بصورة متواضعة لكنها حقيقية القدرات العسكرية الامريكية، وفي الآونة الأخيرة أسر رئيس فنزويلا وانتهج سياسة مؤسفة قائمة على استخدام القوة المميتة ضد مشتبهين بتهريب المخدرات في المياه الفنزويلية ومحيطها، وبذلك يشكّل تعظيم القوة الامريكية جوهر سياسته للأمن القومي بما يوازي المثل التوسعية في القرن الـ ١٩، والطموحات البحرية والصناعية في أوائل القرن الـ ٢٠.

إن تعزيز القوة الامريكية ليس أمرا سيئا في حد ذاته لكنه لا يكفي لبناء عالم يسوده السلام أو لحماية الولايات المتحدة في عالم اليوم، ومجرد وجود سوابق

تاريخية لسياسات ترمب في مجال الأمن القومي لا يعني بالضرورة نجاحها، فما نجح في القرن الـ ١٩ قد لا يكون فعالا في القرن الـ ٢١، وعلاوة على ذلك، وعلى رغم سجل امريكي قوي إجمالا، فقد ارتكب صنّاع السياسة في الولايات المتحدة أخطاء جسيمة عند وضع إستراتيجيات الأمن القومي على امتداد تاريخ الجمهورية، فعلى رغم ما فعله كثير من الرؤساء الأوائل لبناء الولايات المتحدة، فإنهم فشلوا في إرساء سياسة أمن قومي مستدامة تحول دون اندلاع الحربين العالميتين، وعلى رغم أن ترمب لم يفكك، لحسن الحظ، أية تحالفات امريكية حتى الآن، فإن سياساته القومية، بما فيها الرسوم الجمركية، قد قوضت الشعور بالمصير المشترك الذي ربط العالم الغربي طوال ٨٠ عاما، والذي حال دون اندلاع حرب عالمية ثالثة، في الأقل حتى الآن.

تجسيد القدر المحتوم

كان تاريخ السياسة الخارجية والإستراتيجية الدفاعية في الولايات المتحدة إلى حد كبير تاريخ تأكيد للقوة وفرضها، فعلى مدى ١٠١ عام بعد تنصيب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة عام ١٧٨٩، وحتى معركة «ووندد ني» Wounded Knee التي أنهت فعليا المعارك المسلحة مع السكان الأصليين عام ١٨٩٠، انتهجت الولايات المتحدة إستراتيجية قائمة على التوسع، محولة ما كان مجرد رقعة ضيقة من البلاد على ساحل المحيط الأطلسي إلى قوة قارية كبرى، وكانت تلك القوات المؤلفة من مزيج من القوات الفيدرالية والميليشيات صغيرة الحجم في الغالب، إذ لم يكن عددها يتجاوز في أفضل الأحوال عشرات الآلاف، باستثناء فترة الحرب الأهلية، لكن ذلك لم يكن نابعا من نزعة مسالمة أو انعزالية، بل لأن الولايات المتحددة ببساطة لم تكن بحاجة إلى قوة أكبر، وكانت هذه القوات الصغيرة شديدة الكفاءة والقسوة في أساليب عملها، وخاضت مئات المعارك الرابحة ضد قبائل

> **ما نجح في قرون سابقة قد لا يصلح لعالم اليوم**

السكان الأصليين، غالبا باستخدام أساليب فرق تسد، إضافة إلى حرب ضد المكسيك بين عامي ١٨٤٦ و١٨٤٨.

وفيما كانت الأمة تنمو فقد نمت معها ثقة الولايات المتحدة بنفسها، ففي عام ١٨٠٣ أبرم الرئيس الامريكي توماس جيفرسون معاهدة صلح مع فرنسا اشترى فيها ما شكل لاحقا نحو ثلث مساحة الولايات المتحدة القارية، في ما عُرف بصفقة شراء لويزيانا، وقد استغرق ترسيخ السيطرة على تلك الأراضي عقودا عدة، ولكن بحلول عام ١٨١٢ كانت الولايات قد أصبحت جريئة بما يكفي لإعلان الحرب على بريطانيا العظمى، وكانت لدى واشنطن مظالم مشروعة ضد البريطانيين وأبرزها مسألة تجنيد البحارة الامريكيين قسرا على متن السفن البريطانية، غير أن استعداد دولة فتية لمواجهة القوة البحرية المهيمنة في العالم آنذاك بسبب هذه القضية، يكشف كثيرا من طابعها الإستراتيجي وحزمها، وينطبق الأمر نفسه على موقف الولايات المتحدة من مستعمرة كندا البريطانية التي حاولت واشنطن استمالتها للانضمام إلى القتال إلى جانبها، ملوحة بفكرة التوسع شمالا، ولكن تبين في النهاية أن هذه المحاولة كانت طموحة عسكريا إلى حد يفوق الإمكانات.

ثم جاءت «عقيدة مونرو» عام ١٨٢٣ التي حذرت أوروبا من التدخل في نصف الكرة الغربي، أما ادعاء الولايات المتحدة التي كانت لا تزال آنذاك في الغالب دولة في مرحلة ما قبل الصناعة وضعيفة عسكريا، بالحق الحصري في الإشراف على الجغرافيا السياسية في الامريكيتين، فكان استعراضا مذهلا لجرأة صادمة، وعلى رغم أن الآثار

> تقويض التحالفات والإفراط في منطق القوة يهددان النظام الدولي

العملية لهذه العقيدة كانت محدودة لكنها كشفت عن روحٍ وطموحٍ امريكيين يتعذر انسجامهما مع مفهومي الانعزالية أو تقليص الدخول إلى الحد الأدنى [وبتعبير آخر الانكفاء الإستراتيجي].

على مدى العقود القليلة التالية واصلت الولايات المتحدة ترسيخ وتوسيع سيطرتها على الأراضي الغربية، بما في ذلك عبر «طريق الدموع» السيئ الصيت الذي جرى خلاله ترحيل قسري لكثير من السكان الأصليين الباقين في الثلث الشرقي من البلاد إلى وسطها، وذلك خلال عهدي الرئيسين أندرو جاكسون ومارتن فان بورين، ثم بين عامي ١٨٤٦ و١٨٤٨ اندلعت الحرب الامريكية - المكسيكية التي تُعد على الأرجح أكبر وأجرأ عملية استيلاء على الأراضي في التاريخ الامريكي، حتى وإن جرى تزيينها بمفهوم «القدر المحتوم»، فما بدأ كنزاعٍ إقليمي محدود دفع الكونغرس إلى إعلان الحرب على المكسيك، وبعد أن استولت الولايات المتحدة على مدينة مكسيكو طالبت الولايات المتحدة في اتفاق السلام اللاحق بمساحات شاسعة من الأراضي التي تشكل اليوم جنوب غربي الولايات المتحدة، بما في ذلك كاليفورنيا، ولم يكن في الحرب أو في اتفاق السلام الذي أنهاها أي شيء يمكن وصفه بالنزعة الانعزالية أو الدفاعية.

إلى أبعد مدى

بحلول عام ١٨٩٠ أصبحت الولايات المتحدة قوة قارية ثم بدأت تشق طريقها لتصبح قوة عظمى، وبالتأكيد واصلت واشنطن محاولة تجنب الحروب البرية في أوروبا فأبقت جيشها صغيرا نسبيا، لكنه كان كبيرا بما يكفي لهزيمة إسبانيا في الحرب الإسبانية - الامريكية عام ١٨٩٨ والتي أسفرت عن بسط السيطرة على كوبا وغوام وبورتوريكو والفيليبين.

وعلى رغم ضمها للفيليبين لكن واشنطن لم تدخل في سياسة توسع إمبريالي إقليمي واسع النطاق، لكن أسطولها البحري كان يطور قدرته على المنافسة على الساحة العالمية، فموجات البناء التي بدأت خلال ثمانينيات القرن الـ ١٩ جعلت البحرية الامريكية، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثالث أكبر أسطول حربي في العالم من حيث إجمال حمولة السفن، وقد رأى أبرز شخصيات أواخر القرن الـ ١٩ التي دفعت هذه العملية قدما، مثل ألفريد ثاير ماهان وروزفلت وماكينلي وغيرهم، أن القوة البحرية كانت عنصرا حاسما لمكانة الولايات المتحدة في العالم، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تميل إلى سياسة خارجية ودفاعية أكثر توسعا.

في مطلع القرن الـ ٢٠ أدت «إصلاحات روت» و«قانون ديك»، المنسوبان إلى وزير الحرب الامريكي إيليهو روت والسيناتور تشارلز ديك على التوالي، إلى إعادة هيكلة وزارة الحرب الامريكية وتعزيزها، بما في ذلك الحرس الوطني، وفي عام ١٩٠٤ نص ملحق روزفلت لـ «مبدأ مونرو» على أن نصف الكرة الغربي ليس مغلقا أمام التدخلات الاستعمارية الخارجية وحسب، بل إن واشنطن سيكون لها أيضا رأي فاعل في أية مسائل سياسية أو إستراتيجية رئيسة تختارها في جوارها، وقد أُستخدم هذا الملحق لتبرير عدد من التدخلات الامريكية في امريكا اللاتينية خلال العقود اللاحقة، بما في ذلك في المكسيك ومنطقة الكاريبي، فضلا عن دعم الولايات المتحدة للانفصاليين في كولومبيا مما أدى إلى قيام دولة بنما، ومهد الطريق في نهاية المطاف أمام بناء الولايات المتحدة لقناة بنما وفرض سيادتها عليها. (من جانبه استعاد ترمب منطق

ملحق روزفلت عبر إعلان «ملحق ترمب» الخاص به لـ «مبدأ مونرو»، كما ورد في استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥).

لقد أظهرت الأعوام الـ ٢٥ الممتدة من إدارة ويلسون حتى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، مدى عدم جدوى محاولات الانعزال الامريكية حتى وإن كانت نادرة، ففي عام ١٩١٦ خاض الرئيس وودرو ويلسون حملته لإعادة انتخابه على أساس البقاء خارج الحرب العالمية الأولى، حتى بعد أن قتلت طوربيدات الغواصات الألمانية مئات الامريكيين أثناء عبورهم المحيط الأطلسي، بمن فيهم ركاب لوسيتانيا، وهي سفينة ركاب بريطانية غرقت عام ١٩١٥، وعلى رغم عدم رغبته في المشاركة في الحرب ونظرته إلى الإمبريالية الفرنسية والبريطانية باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للحرب، وقّع ويلسون عام ١٩١٦ قانون توسيع البحرية الامريكية المعروف بـ Big Navy Act)) الذي أطلق جولة جديدة من بناء السفن البحرية الامريكية، مما سمح للولايات المتحدة بالدخول بصورة أعمق في مجال التنافس بين القوى العظمى، وبحلول ربيع عام ١٩١٧، وتحت وطأة استئناف ألمانيا حرب الغواصات ومهاجمتها السفن من دون إنذار، إضافة إلى اعتراض برقية زيمرمان التي حاولت فيها ألمانيا إقناع المكسيك بمهاجمة الولايات المتحدة، غيّر ويلسون موقفه من البقاء خارج الصراع وأقنع الكونغرس بإعلان الحرب، وبحلول أواخر عام ١٩١٨ كانت الولايات المتحدة قد بنت قوة عسكرية قوامها ٤ ملايين جندي، كان مليونان منهم في أوروبا عند انتهاء الحرب في نوفمبر (تشرين الثاني)، ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك قد أصبحت بعد «مزوّد الأسلحة الرئيس للدول الديمقراطية» Arsenal of Democracy، فقد كانت معظم الأسلحة التي استخدمتها قواتها في الحرب مصنوعة في فرنسا، لكنها كانت تتحول بسرعة إلى أقوى دولة على وجه الأرض.

بعد الحرب العالمية الأولى دخل صنّاع السياسات

> **دخول الولايات المتحدة في الصراعات الأوراسية نتيجة حتمية لمكانتها**

الامريكيون بالفعل في انعزالية حقيقية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الـ ٢٠، فبينما رفض مجلس الشيوخ الامريكي طرح ويلسون للتصديق على «معاهدة عصبة الأمم» التي هدفت إلى منع اندلاع حروب مستقبلية، أقر «معاهدة واشنطن البحرية» Washington Naval Treaty التي وفرت غطاء لتقليص القوة البحرية خلال عشرينيات القرن الـ ٢٠، في وقت انسحبت فيه الولايات المتحدة من الساحة الدولية للمرة الأولى في تاريخها.

وأدت النزعة الانعزالية خلال تلك المرحلة، من بين أمور أخرى، إلى تفكيك معظم الجيش الامريكي، إضافة إلى سن «قوانين الحياد» منتصف ثلاثينيات القرن الـ ٢٠ التي منعت واشنطن حتى من بيع الأسلحة إلى كبرى الديمقراطيات في العالم، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية وضع حدا لهذه الفترة القصيرة من الانعزالية الامريكية، وهي فترة لم تتجاوز عُشر تاريخ البلاد.

البقاء على المسار نفسه

خلال الولاية الأولى لترمب وحملته لإعادة الانتخاب بدا وكأنه قد يسعى إلى تغيير جوهر الإستراتيجية الكبرى الامريكية وسياسة الدفاع إلى شكل من أشكال تقليص الدخول إلى الحد الأدنى، فقد اشتكى من التضخم المفرط في موازنة الدفاع، وتساءل عن جدوى الـ «ناتو» والتحالف الامريكي – الكوري، وأبدى شكوكا حول ما إذا كانت أوكرانيا تشكل أهمية للمصالح الامريكية، ودعا إلى إيلاء أولوية أكبر للقضايا القريبة من الوطن، ولا سيما على

> تعزيز القوة الامريكية لا يكفي لبناء عالم يسوده السلام

طول الحدود الامريكية – المكسيكية، وبعض هذه الأفكار قد يعاود الظهور، وبالفعل كانت قضايا الحدود والهجرة محورا أساسا في سياسة ترمب الداخلية والخارجية، لكن ولاية ترمب الثانية اتسمت بنهج الحد الأقصى أكثر من أي شكل من أشكال الحد الأدنى [أي أنها اتسمت بنزعة توسعية مفرطة أكثر بكثير من أي شكل من أشكال الانكفاء الإستراتيجي]، فقد توسطت إدارته في مفاوضات سلام حول العالم، وإن لم تكن بالنجاح الذي يدعيه، ودافعت عن حلف شمال الأطلسي وإن أساءت في الوقت نفسه إلى الشركاء الأوروبيين، وأذنت باستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية ورئيس فنزويلا الحالي، ودعت إلى زيادة الإنفاق الدفاعي الامريكي، ولم يُفكك ترمب أية تحالفات امريكية على الإطلاق، أما أكثر تقليص لافت للقوات اقترحته إدارة ترمب حتى الآن، فيتعلق بلواء واحد من الجيش الامريكي في رومانيا، أي بضعة آلاف من الجنود من أصل ١٠٠ ألف جندي في أوروبا، وبذلك بددت أفعال ترمب أي وهم بأنه انعزالي.

وبالنظر إلى تاريخ الولايات المتحدة فلم يكن ينبغي لأحد أن يتوقع منه ذلك أصلا، فباستثناء عدد قليل من الرؤساء الامريكيين خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، مثل وارن هاردينغ وكالفن كوليدج وهربرت هوفر، فإن الانعزالية ليست حقا جزءا من طبيعة مهندسي الإستراتيجية الكبرى الامريكية وتكوينهم، إذ يُعد تراجع ويلسون عن موقفه في شأن الحرب العالمية الأولى تذكيرا جيدا بأن دخول الولايات المتحدة في الصراعات الأوراسية ليس مجرد مسألة تفضيل بسيطة.، فلقد أراد ويلسون تجنب الحرب تماما كما يفعل ترمب الآن، ومن الجدير بالثناء فعلا نبذ العنف والرغبة في تجنب فخاخ مثل حروب أفغانستان والعراق وفيتنام، كما يؤكد ترمب أنه يفعل.

غير أن منع اندلاع حرب بين القوى العظمى على مدى الأعوام الـ ٨٠ الماضية استلزم نظاما من التحالفات الامريكية والانتشار العسكري المتقدم، وهو نظام سيكون من الخطأ الجسيم أن تتخلى عنه الولايات المتحدة الآن، وربما يصل ترمب إلى هذا الاستنتاج في نهاية المطاف، لكن من الباكر جدا الجزم بذلك.

إن توجه ترمب الدولي والتشابه في تفكيره مع رؤساء سابقين مثل جاكسون وبولك ومكينلي وروزفلت، لا يعنيان أن أسلوبه في اتخاذ القرار، والذي يتسم غالبا بالاندفاع والشخصانية، أمر إيجابي للسياسة الخارجية الامريكية، لكن في مقاربته للأمن القومي لا يُعد ترمب شخصية غير مسبوقة في التاريخ الامريكي كما يُزعم أحيانا، ففلسفته تتمحور حول السعي وراء القوة الوطنية، لا بوصفها أولوية رئيسة وحسب بل باعتبارها هاجسا طاغيا، ومع ذلك فإن هذا السعي المبسط وراء المصلحة الوطنية إذا لم يُلطف برؤية أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للدول الأخرى فيمكن أن يفشل فشلا ذريعا، وما أثبت فاعليته خلال النصف الأول من تاريخ البلاد، بصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية، لم يعد مجديا بعد ذلك، ومن المستبعد أن يغدو مجديا اليوم.

***مايكل أوهانلون هو أستاذ «كرسي فيليب إتش نايت للدفاع والإستراتيجية» ومدير البحوث في «برنامج السياسة الخارجية» بمعهد بروكينغز، ومؤلف كتاب سيصدر قريبا بعنوان «التجرؤ على فعل أشياء عظيمة: إستراتيجية الدفاع الامريكية منذ الثورة».**

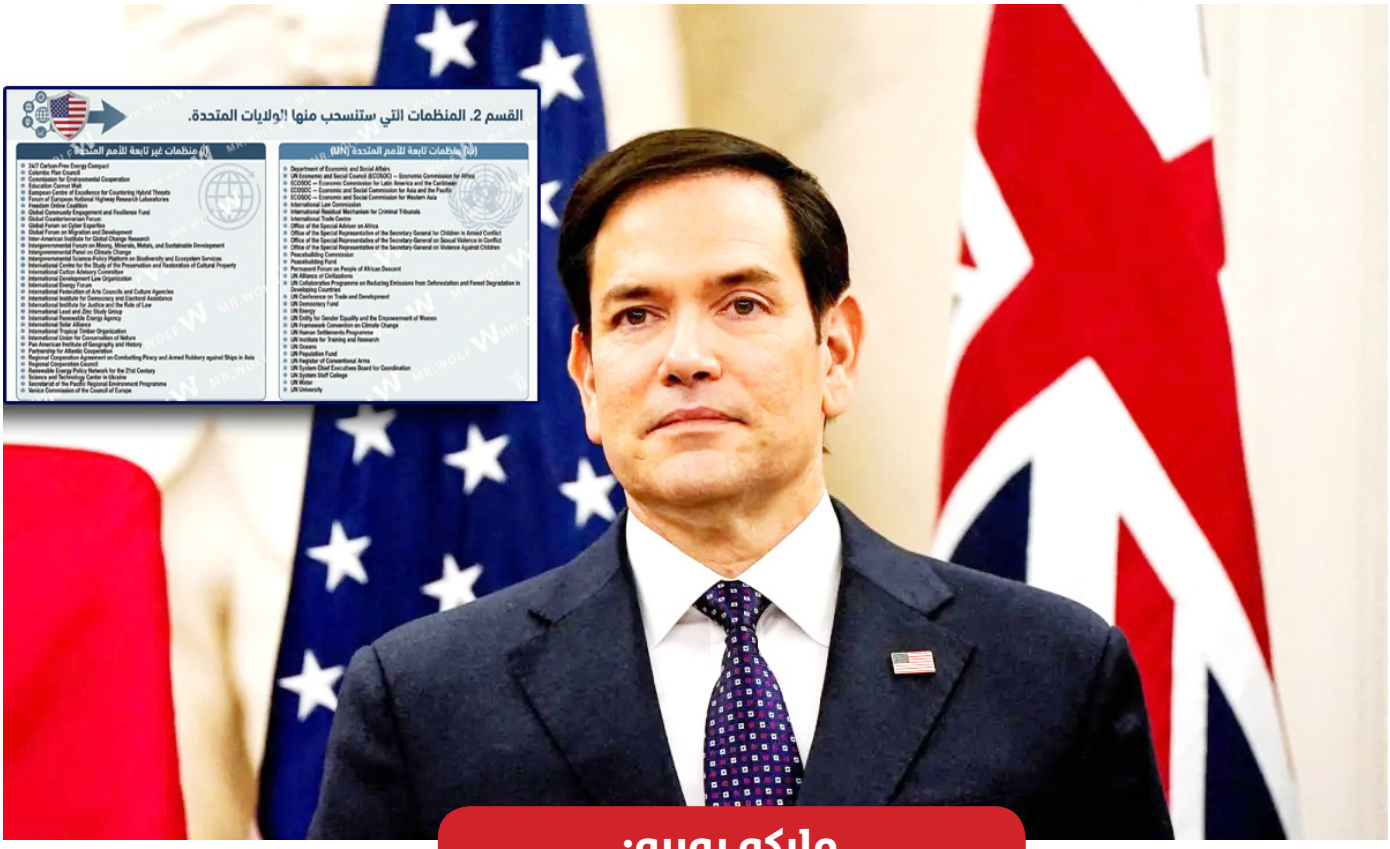

ماركو روبيو:

الانسحاب من المنظمات الدولية المبذرة أو الضارة أو غير الفعالة

وزارة الخارجية الأمريكية/مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

أعلن الرئيس ترامب اليوم وبموجب الأمر التنفيذي رقم ١٤١٩٩ عن انسحاب الولايات المتحدة من ٦٦ منظمة دولية تم تحديدها في إطار مراجعة إدارة ترامب للمنظمات الدولية المبذرة والضارة وغير الفعالة. وتتواصل أيضا مراجعة المزيد من المنظمات الدولية بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٤١٩٩.

وقد وجدت إدارة ترامب أن هذه المؤسسات مكررة من حيث نطاق العمل، أو تدار بشكل سيئ، أو ليست ضرورية، أو تبذر الموارد، أو تدار بشكل رديء، أو تخضع لمصالح جهات تسعى لتحقيق أجنداتها الخاصة التي تتعارض مع مصالحنا، أو تشكل تهديدا على سيادة أمتنا وحرياتها وازدهارها العام. وقد كان الرئيس ترامب واضحا بالقول إنه لم يعد من المقبول أن نرسل ثمار جهود الشعب الأمريكي وأمواله إلى هذه المؤسسات بدون تحقيق أي غاية تذكر. ولقد ولى زمن تدفق مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب إلى مصالح أجنبية على حساب شعبنا.

وبالتالي ستنسحب الولايات المتحدة من ٦٦ منظمة وتبين هذه اللائحة أن ما بدأ كإطار عملي للمنظمات الدولية التي تعنى بالسلام والتعاون قد تحول إلى بنية مترامية للحوكمة العالمية التي غالبا ما تنفصل عن المصالح الوطنية وتخضع لهيمنة الأيديولوجية التقدمية. ويخدم العديد من المنظمات الدولية اليوم مشروع عولمة متجذرا في وهم "نهاية التاريخ" الذي فقد مصداقيته، ويحمل لواء تفويضات تبدأ من "التنوع والإنصاف والشمول" وحملات "المساواة بين الجنسين" وصولا إلى الخطاب السائد حول المناخ. وتسعى هـذه المنظمات جاهدة إلـى تقييد السيادة الأمريكية، ويحظى عملها بالدعم من شبكات النخب – "مجموعة المنظمات غير الحكومية" متعددة الأطراف – التي بدأنا بتفكيكها من خلال إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

لن نواصل إنفاق الموارد وإهدار رأس المال الدبلوماسي والمشاركة بشكل يضفي الشرعية في مؤسسات لا تمت لمصالحنا بصلة أو تتعارض معها. نحن نرفض الجمود والأيديولوجيا، ونفضل التأني والغاية، كما نسعى إلى التعاون في مجالات تخدم شعبنا، وننسحب بحزم من تلك التي لا تخدمه.

* بيان لوزير الخارجية الامريكي/٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

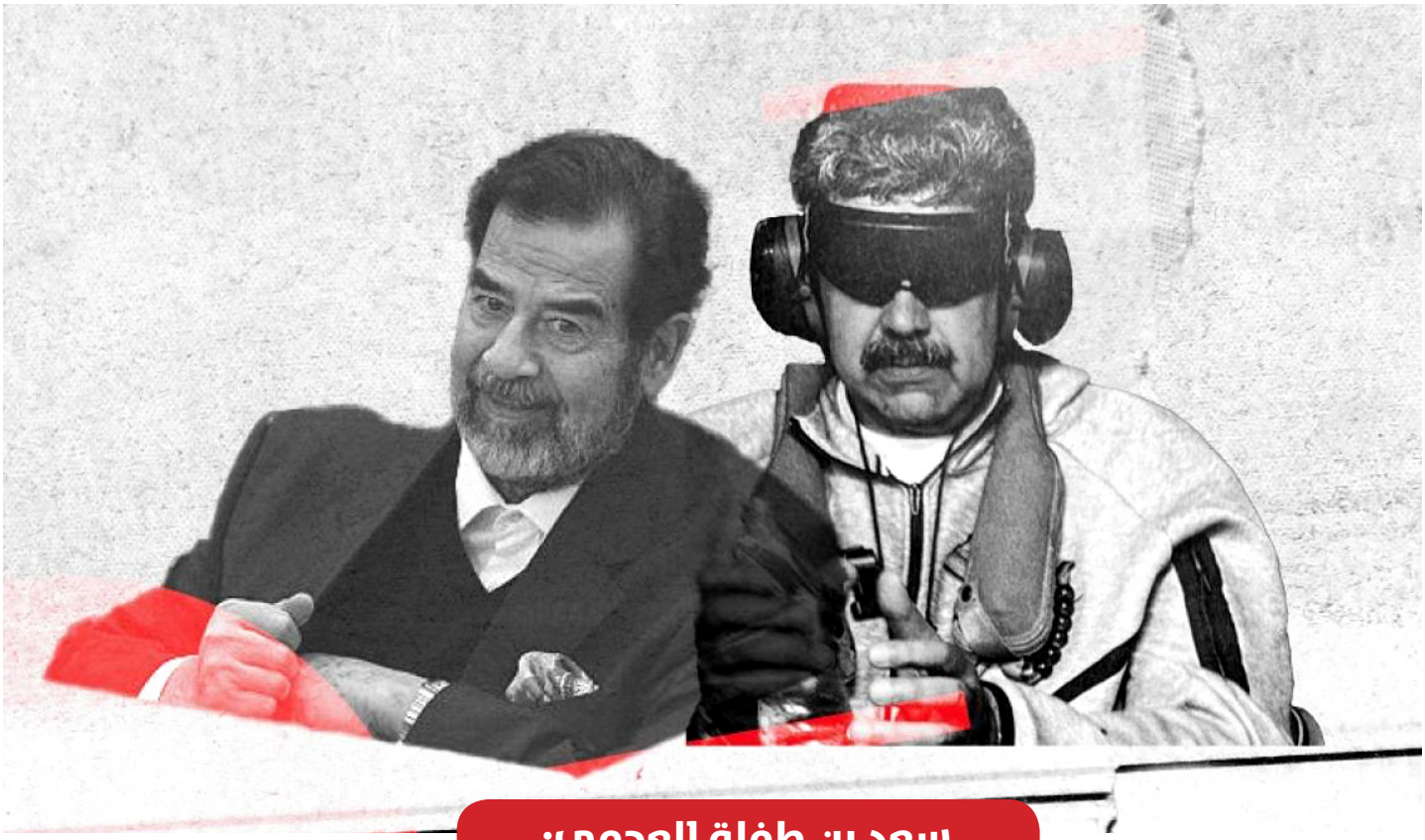

سعد بن طفلة العجمي:

بين صدام ومادورو: فوارق ومشتركات

رئيس العمال وحامي الشعب وابن شافيز ومكمل المسيرة، هي بعض الألقاب التي أطلقها مؤيدو الرئيس الفنزويلي المختطف نيكولاس مادورو عليه، ناهيك عن اسمه مادورو، والذي يعني في اليونانية القديمة «نصر الشعب».

أما بالنسبة إلى ألقاب الرئيس العراقي السابق صدام حسين (١٩٧٩ – ٢٠٠٣) فقد لا تتسع مقالة واحدة لتعدادها، سيف العرب وحامي البوابة الشرقية وفارس الأمة وأخو هدلا وأبو عداي والقائد الضرورة والمهيب الركن، وبالمناسبة لا توجد رتبة باسم «مهيب» في التسلسل العسكري، ولم يخدم صدام حسين في الجيش يوما، ناهيك عن أنه أخذ دورة أركان كي يصبح ركنا، لكنه اخترع مرتبة مهيب ركن لنفسه.

جاء مادورو للرئاسة بعد أن كان نائبا لسلفه هوغو شافيز الذي أبعده المرض ثم الموت عام ٢٠١٣، وتنازل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر عام ١٩٧٩ لنائبه صدام حسين بسبب المرض، أو هكذا قيل.

أُنتخب مادورو عام ٢٠١٨ بنسبة ٧٧ في المئة من الأصوات، كما جاء في النتيجة الرسمية، لكن منافسه خوان جايدو رفض النتيجة وأعلن نفسه رئيسا في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٩ بعدما رفضت امريكا وكندا والاتحاد الأوروبي وبعض دول امريكا اللاتينية الاعتراف

بمادورو رئيسا، بسبب الجدل حول نتائج الانتخابات.

وعلى العكس من ذلك، وبلا جدل «ولا بطيخ» ولا هم يحزنون، أجرى صدام حسين في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٢، أي قبل الغزو الامريكي للإطاحة به بخمسة أشهر، استفتاء بسؤال واحد: هل تؤيد بقاء صدام حسين رئيسا للعراق؟ وجاءت النتيجة بالتأييد بنسبة ١٠٠ في المئة، وأذكر حينها تساؤلا ساخرا للصديق أحمد الربعي رحمه الله حول نتيجة الاستفتاء تلك حين قال: «ما فيه أحد كان مريض في العراق أو مات بيوم الاستفتاء، أو تغيب أو أصيب بإسهال أو حادثة سيارة أو دخل غيبوبة في يوم الاستفتاء؟».

كلاهما يتشابهان ويختلفان بعلاقاتهما الخارجية، فكلاهما رفع شعار فلسطين وحافظا على علاقات مميزة مع روسيا والصين، وتحالف مادورو مع إيران التي حاربها صدام حسين ثمانية أعوام، ثم أودع ١١٥ طائرة حربية عندها لتسلم من القصف أثناء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، فصادرتها إيران.

شنّ صدام حسين حروبا على جيرانه وأشقائه، بينما لم يقم مادورو بمحاربة أو غزو أي من جيرانه، وقد حكما دولتين تعتبران من أغنى دول العالم بالنفط والغاز والموارد الطبيعية، وتسبب كلاهما بمحاصرة بلديهما وعزلتهما وتجويع شعبيهما نتيجة سياساتهما الخرقاء وجنون العظمة الذي عانياه.

والتشابه في الشكل بينهما غريب، فهما متقاربان في الطول (نحو ١٨٥ سنتيمترا) والشعر الأسود صبغا والشارب، وتزوج مادورو مرتين وكان لدى صدام زوجتين، وعمل مادورو بداية حياته سائقا للحافلات والشاحنات، بينما عمل صدام حسين صبيا معاونا لسائقي الشاحنات، واعتقلا في الستينيات من العمر من قبل الجهة نفسها وهي الولايات المتحدة الامريكية، فاعتقل صدام حسين بعد احتلال بلاده وكان مختبأ في حفرة تحت الأرض، ولم تنجل الصورة تماما حول مكان إلقاء القبض على نيكولاس مادورو، فقد تضاربت الأنباء بين غرفة النوم والحمام وربما ملجأ تحت الأرض، «ويا خبر اليوم بفلوس بكرة ببلاش».

عاش مادورو وصدام والقذافي وموسوليني والشاه والأسد وغيرهم حياة الوهم بالعظمة والمنعة، واستمرأوا الطغيان ظنا منهم أن لن ينال منهم أحد، لكنهم جميعا انتهوا نهاية مخزية، فمن تنكيل وإذلال وإعدام إلى هرب واختطاف وعار وشنار، وصدق الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري حين قال:

> **عاشوا حياة الوهم بالعظمة ، واستمرأوا الطغيان ظنا منهم أن لن ينال منهم أحد**

المجد أن تهدي حياتك كلها ..
للناس لا برم ولا إقتار ..
والمجد أن يحميك مجدك وحده ..
في الناس لا شرط ولا أنصار ..
والمجد إشعاع الضمير لضوئه ..
تهفو القلوب وتشخص الأبصار ..
والمجد جبار على أعتابه ..
تهوي الرؤوس ويسقط الجبار ..

*وزير الإعلام السابق في الكويت @Saadbintiflah

رؤية الصين: ما ارتكبته أمريكا في فنزويلا يقرع ناقوس الخطر للعالم

افتتاحية صحيفة «الشعب» اليومية :

تحت ذريعة «إنفاذ القانون»، شنّت واشنطن هجوما عسكريا على دولة ذات سيادة، واعتقلت رئيسها بالقوة، في مشهد يتجاوز حتى أكثر سيناريوهات هوليوود تطرفا. وقد حوّلت الولايات المتحدة هذا المشهد إلى واقعٍ جرى على مرأى من العالم، ما فجّر موجة غضب واسعة.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن صدمته البالغة، مؤكدا أن هذا التصرف «يُرسّخ سابقة خطيرة»، فيما وصف الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا ما جرى بأنه «الخطوة الأولى نحو عالم عنيف وفوضوي ومضطرب».

وخلال أقل من يوم، أدانت دول عديدة حول العالم سلوك الهيمنة الأمريكية، كما أعربت الغالبية الساحقة من حلفاء الولايات المتحدة عن استيائهم، مستندين إلى مبدأ «احترام القانون الدولي».

ووفقا للعديد من المصادر، فقد أعربت الولايات المتحدة عن رضاها الكامل عن سير العملية العسكرية ونتائجها. غير أن المجتمع الدولي رأى بوضوح حجم الدمار الواسع والخسائر الجسيمة التي خلّفها هذا العمل العسكري.

فمن خلال وضع ما تسميه الولايات المتحدة «الملاحقة القضائية الداخلية» فوق القانون الدولي، واستبدال الوسائل الدبلوماسية بالقوة العسكرية، تُكرّس الولايات المتحدة عمليا مبدأ «البقاء للأقوى»، أو ما يُعرف بقانون الغاب، على حساب القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ تصاعد الوضع في فنزويلا، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعات طارئة لمناقشة تطورات منطقة الكاريبي، حيث شددت دول عديدة على ضرورة التزام الولايات المتحدة بالقانون الدولي، إلا أن واشنطن تجاهلت تلك الدعوات، في تجلّ واضح لهيمنتها على التعددية.

لقد ألحق هذا العمل العسكري ضررا بالغا بالسلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ونظرا لبعد هذه المنطقة جغرافيا عن بؤر الصراعات العالمية الكبرى، اعتُبرت لفترة طويلة من أكثر مناطق العالم سلما. لذلك، تُولي الدول الثلاث والثلاثون في أمريكا اللاتينية والكاريبي أهمية قصوى للسلام الذي تحقق بشق الأنفس، وكانت قد أعلنت، في إطار مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيلاك)،

المنطقة «منطقة سلام» عام ٢٠١٤. غير أن التصعيد العسكري الأمريكي يهدد اليوم بإشعال نيران الصراع في هذه المنطقة.

هذه المرة فنزويلا، فمن التالي يا ترى؟ يعكس تصريح الرئيس التشيلي غابرييل بوريك، «غدا قد تكون أي دولة»، مشاعر القلق التي تسود العديد من دول أمريكا اللاتينية. فإذا استطاعت قوة عظمى استخدام قوتها العسكرية لتجاوز جميع الخطوط الحمراء ومهاجمة دولة مستقلّة بذريعة «مكافحة الجريمة»، بل واستهداف قادة دول ذات سيادة، فأي دولة يمكنها ضمان أمنها المطلق؟ ومن هذا المنطلق، لا تُعد الضربة العسكرية الأمريكية على فنزويلا شأنا لاتينيا أمريكيا فحسب، بل مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة الملحّة لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة العالمية.

إن ما فعلته أمريكا في فنزويلا قد دقّ ناقوس الخطر بشأن نظام الحوكمة العالمية. ولا يعود ما حدث إلى ممارسات التنمر الأمريكي في أمريكا اللاتينية وحدها، بل كذلك إلى اختلال بنية الحوكمة العالمية، الذي أتاح المجال لتنامي الهيمنة. فعلى الرغم من التحولات العميقة التي شهدها ميزان القوى الدولي، ما تزال إصلاحات نظام الحوكمة العالمية متأخرة، في وقت تعاني فيه الدول النامية من نقص واضح في التمثيل والتأثير.

وفي ظل هذا الخلل البنيوي، تتمكن القوى المهيمنة من انتهاك القواعد دون مساءلة، بينما تكافح الدول النامية للدفاع عن حقوقها عبر آليات دولية عادلة. ومن هذا المنظور، فإن قدرة الولايات المتحدة على اعتقال مادورو قسرا تعكس، إلى حد كبير، غياب ضوابط فعّالة في آليات

> **أثبت التاريخ مرارا أن الغزو ونهب الموارد لا يجلبان الاستقرار الحقيقي**

الحوكمة العالمية القائمة، وعجزها عن محاسبة سلوك القوى المهيمنة.

وقد أثبت التاريخ مرارا أن الغزو ونهب الموارد لا يجلبان الاستقرار الحقيقي، بل يزرعان بذور صراعات جديدة. وكما أشارت صحيفة «الغارديان» البريطانية، فإن من «النادر جدا» أن يحقق التدخل الأمريكي في المنطقة «السلام والهدوء والاستقرار والديمقراطية».

وبصفتها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، وعضوا دائما في مجلس الأمن، والدولة المضيفة لمقر أهم منظمة دولية، لم تكتفِ الولايات المتحدة بالإخفاق في دعم النظام الدولي وحسب، بل قادت عملية تقويضه، ما أضر ليس فقط بقواعد العلاقات الدولية، بل أيضا بأسس الحوكمة العالمية.

وفي الوقت نفسه، خلّف «التدخل على الطريقة الأمريكية» مشكلات مزمنة أمام السلام والتنمية الإقليميين، وزاد من أعباء وتكاليف الحوكمة على المستويين الإقليمي والعالمي. وتُظهر ردود الفعل الدولية بوضوح أن محاولة واشنطن استخدام فنزويلا ذريعة لفرض نفوذها في نصف الكرة الغربي أمر مرفوض من غالبية دول العالم، وهو ما يعكس التوجه الحتمي نحو التعددية والإجماع الواسع على مبادئ الإنصاف والعدالة.

وكانت الصين قد طرحت خلال العام الماضي، مبادرة للحوكمة العالمية، دعت فيها بوضوح إلى المساواة في السيادة، واحترام سيادة القانون الدولي، وتعزيز التعددية، واعتماد نهج يضع الإنسان في صميم الاهتمام، والتركيز على النتائج العملية.

ويُظهر الوضع الراهن في فنزويلا بجلاء بُعد النظر والطابع الاستراتيجي وإلحاحية هذه المبادئ الخمسة الأساسية. كما تؤكد هذه الأزمة مجددا أن الإنسانية تشكّل مجتمعا ذا مصير مشترك، وأن الهيمنة تمثل عدوا مشتركا للبشرية. ولن يتمكن المجتمع الدولي من القضاء على بيئات الهيمنة التي تعيق الاستقرار والازدهار الدائمين لجميع الدول، إلا عبر التكاتف والتمسك الصارم بالقانون الدولي ومبادئ الإنصاف والعدالة، والعمل المشترك على دفع إصلاح الحوكمة العالمية قدما.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily